الأمم المتحدة A/54/PV.35

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٣٥
الأربعاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب (ناميبيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جاياناما (تايلند)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١١ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (A/54/2)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لرئيس مجلس الأمن، سعادة السيد سير غي لافروف، لعرض تقرير مجلس الأمن.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أتشرف بأن أعرض على الجمعية التقرير السنوي لمجلس الأمن، الذي يشمل الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

لقد جرت عادة أعضاء مجلس الأمن على أن يولوا أهمية كبيرة لإعداد وعرض هذا التقرير في الوقت المناسب، عملا بالمادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وكما كانت العادة في السنوات السابقة فقد اعتمد مشروع التقرير في جلسة رسمية لمجلس الأمن. وتأكد أعضاء مجلس الأمن من تقديم التقرير في حينه إلى الجمعية العامة قبل بداية المناقشة العامة في الدورة الراهنة. وأبدوا امتنانهم لموظفي أمانة مجلس الأمن على حنكتهم وجهودهم المضنية نيابة عن مجلس الأمن.

وتبين من التقرير بجلاء أن جدول أعمال مجلس الأمن كان مفعما ومكثفا للغاية خلال الفترة التي يشملها التقرير. فقد عقد أكثر من ١٠٠ جلسة رسمية واتخذ ٧٢ قرارا واعتمد ٣٧ بيانا رئاسيا.

ويظل نطاق القضايا التي نظر فيها المجلس واسعا للغاية إذ يشمل جميع الجوانب الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين. وتظل القضايا المتعلقة بتسوية الصراعات الإقليمية وكفالة الاستقرار في أفريقيا تتصدر جدول أعمال المجلس. واستنادا إلى نظر المجلس في التقارير ذات الصلة المقدمة من الأمين العام فإنه اتخذ عددا من القرارات المحددة الطويلة الأجل فيما يتعلق بهذه التقارير. كذلك أولى المجلس اهتماما دقيقا لقضايا منع وتسوية الصراعات واستقرار الحالة في منطقة البلقان. وقد عزز اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بشأن الحالة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بقدر

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-86171
9986171

كبير الدور المحوري للمجلس في صون السلم والأمن الدوليين.

أما المسائل المتصلة بتسوية حالات الصراع في مناطق أخرى، بما فيها الشرق الأوسط والخليج الفارسي وتيمور الشرقية وأفغانستان وطاجيكستان وجورجيا، فقد ظهرت بشكل بارز في أعمال مجلس الأمن.

وظل على جدول أعمال المجلس عدد من الجوانب العالمية لصون السلم والأمن الدوليين والجهود المشتركة التي تبذل لمكافحة الإرهاب الدولي. وبوجه خاص فقد اتخذت قرارات بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع وبشأن توفير الحماية وتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين وغيرهم من المدنيين خلال الصراعات، وبشأن الأطفال في الصراع المسلح. وتسهم المناقشات المتعلقة بهذه المشاكل في أن ينظر فيها على النحو الواجب في الجمعية العامة وسائر أجهزة الأمم المتحدة وتساعد مجلس الأمن على الوفاء على نحو أفضل بالمهام التي يسندها إليه المجتمع الدولي.

وفي الفترة التي يشملها هذا التقرير اتخذ مجلس الأمن عدة خطوات لتحسين أساليب عمله وعمل لجان الجزاءات ولإضفاء مزيد من الشفافية على مناقشات أعضائه أمام العضوية العامة للأمم المتحدة.

وهذا التقرير، كتقرير العام الماضي، أعد في القالب الجديد الذي يعكس عزم أعضاء المجلس على كفالة المزيد من الشفافية في أعماله. ويأمل أعضاء مجلس الأمن في أن يوفر التقرير المعلومات المفيدة والمفصلة عن أنشطة المجلس خلال العام. وهم يعلقون أهمية كبيرة على نظر الجمعية العامة في التقرير كجزء هام من الحوار بين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة، وسوف يأخذون في اعتبارهم على الوجه الأكمل الملاحظات والاقتراحات التي تقدمها الدول الأعضاء في سياق المناقشة التي تجري اليوم.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، السفير سيرغي لافروف، على عرضه الواضح للتقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

ونحن نرحب بالجهد الذي يبذله المجلس لتشاطر المعلومات المتعلقة بأنشطته مع بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

واليوم، أود أن استرعي انتباه زملائي إلى بعض التطورات الهامة المرتبطة بمجلس الأمن والتي لا ترد في التقرير، مثل تزايد مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في الأنشطة التي ترمي إلى تيسير ودعم إجراءات مجلس الأمن المتعلقة بالأزمات الإنسانية. ومن الجدير بالذكر أن الدول غير الأعضاء في المجلس قد شاركت في السنوات الأخيرة بصورة متزايدة في الجهود الرامية إلى تكميل إجراءات مجلس الأمن. ومن الأمثلة في هذا المجال تجربة كوسوفو وتجربة تيمور الشرقية.

ففي كوسوفو، فشل مجلس الأمن في البداية في أداء مهمته بصورة فعالة، مع أنه طُلب إلى المجلس في نهاية المطاف أن يتولى المسألة. وأدى ائتلاف الجهود المكثفة التي بذلها بعض الدول الأعضاء في المجلس والدول غير الأعضاء إلى تمهيد السبيل أمام اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبعد ذلك، فإن البلدان المنتمية إلى مجموعة أصدقاء كوسوفو اضطلعت بدور بناء في مساعدة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على الاضطلاع بمهمتها.

وفي تيمور الشرقية، تمكن مجلس الأمن من أن يتصرف بسرعة كبيرة، ولا سيما مقارنة بحالة كوسوفو، لأن الحكومة الإندونيسية تعاونت بصورة مرنة مع مجلس الأمن. واضطلع الأمين العام بدور حاسم الأهمية في إقناع الحكومة الإندونيسية بقبول القوة الدولية. ولكن يجب علينا ألا نتجاهل حقيقة أن الحكومة الإندونيسية أصغت بعناية للمشورة الهادئة التي قدمتها بعض الدول الصديقة في المنطقة، وهي تتخذ قرارات حاسمة الأهمية للاستجابة بمرونة لنداء الأمين العام الذي لقي دعم الرأي العام الدولي.

والأهم من ذلك، إن المشاورات والأعمال التحضيرية التي اضطلعت بها البلدان في المنطقة، إن لم يكن إحدى المنظمات الإقليمية، مهدت الطريق أمام التنفيذ الناجح للاستطلاع الشعبي الذي جرى بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس، وما تلا ذلك من الإنشاء السريع لقوة دولية في تيمور الشرقية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٦٤ (١٩٩٩).

إلا أن المجلس تصرف في أفريقيا على نحو فردي تقريبا. وتجربة أنغولا حتى الآن تثير أشد خيبات الأمل في هذا السياق. فهناك، أصدر المجلس قرارا تلو الآخر، لم تلق سوى الاستخفاف والتجاهل من الأطراف المتحاربة. والمجلس فرض جزاءات، لكن لم يمتثل لها. وفي نهاية المطاف تعين على مجلس الأمن أن يسحب عملية حفظ السلام من ذلك البلد.

وفيما نرحب بالمبادرة التي اتخذها المجلس مجددا يوم الجمعة الماضي من أجل تحقيق السلم والمصالحة الوطنية في أنغولا، فإن التطورات المؤسفة التي حدثت في العام الماضي لا تبين فحسب الصعوبة التي يواجهها المجلس عندما يتعين عليه أن يتصرف في ظل الانعدام الكامل لأي التزام بالسلام من الأطراف المتحاربة، بل تبين أيضا أهمية ضمان امتثال البلدان في المنطقة لقرارات مجلس الأمن.

وفي واقع الأمر، توجد أمثلة مشجعة على المبادرات المحلية لتكميل أنشطة مجلس الأمن. ففي سيراليون على سبيل المثال، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمتها العسكرية الفرعية المتمثلة في فريق الرصد التابع لها، بالإضافة إلى بلدان المنطقة، اضطلعت بدور هام في استعادة السلام والحفاظ عليه في ذلك البلد. والزعامة التي لا تعرف الكلل للرئيس السابق نيريري، الذي فقدناه مؤخرا،يجب تذكرها بوصفها قوة الدفع للسلام في العملية التي ترمي إلى تحقيق الاستقرار في بوروندي. وكذلك فإن الجهود التي بذلتها البلدان المعنية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أدت أيضا إلى ضمان اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالرغم من هذه المبادرات المشجعة التي تتخذها البلدان الأفريقية والمجموعات الإقليمية التابعة لها فإن من الواضح أن تقديم الدعم والمساعدة من البلدان المتقدمة النمو في الشمال ينطوي على أهمية حيوية لمنع عودة اندلاع الصراعات وحالات الطوارئ الإنسانية في أفريقيا. إلا أنه يتعين علينا أن نعترف بأن هذا الدعم كان حتى الآن إما بطيئا للغاية أو ضئيلا جدا، أو كليهما، وبخاصة لدى المقارنة بحالتي كوسوفو وتيمور الشرقية.

وليست هناك حاجة للتأكيد على ضرورة توفير قيادة أقوى من مجلس الأمن لاسترعاء انتباه المجتمع الدولي بصورة أكبر للأزمات في أفريقيا. ومما له أهمية مماثلة استجابة المجتمع الدولي على نحو إيجابي لنداءات تقديم المساعدة والدعم.

وفي ضوء الحالات التي أتيت على وصفها، لا شك أن دعم الدول غير الأعضاء في المجلس أساسي لنجاح أنشطة المجلس المتعلقة بالأزمات الإنسانية. ولذا فمن الأهمية بمكان بالنسبة للمجلس أن يزيد من شفافية أنشطته وأن يتشاطر ما لديه من معلومات مع الدول غير الأعضاء في المجلس.

وإن ما تريده جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الآن هو جعل المجلس أكثر فعالية ومصداقية. ويتعين علينا أن نسلم بأن زيادة الشفافية لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة فعالية مجلس الأمن. ومع ذلك، ومهما بلغت درجة شفافية المجلس، أو مهما بلغ عدد الجلسات المفتوحة التي يعقدها، فإن هذه الخطوات وحدها لن تزيد من فعالية المجلس بصورة تلقائية.

ويمكن تعزيز فعالية المجلس من خلال جهود الدول الأعضاء فيه للعمل بسرعة وبفعالية، ومسؤوليات الدول الدائمة العضوية تكتسي خصوصا أهمية كبيرة في هذا المجال. ومما له أهمية مماثلة ضرورة احترام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لقرارات مجلس الأمن والامتثال لها امتثالا كاملا. ولقد تعلمنا ما يكفي فعلا في هذا المجال، والمطلوب منا الآن هو أن نضاعف جهودنا لكي نمارس ما تعلمناه.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بالتعبير عن تقدير وفد بلدي للسفير سيرغي لافروف، رئيس مجلس الأمن للشهر الحالي، على تقديمه التقرير السنوي (A/54/2) عن أعمال هذا الجهاز، الذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

وتعلق أوكرانيا أهمية خاصة على البند المعنون "تقرير مجلس الأمن". ويرى وفد بلدي أنه ينبغي النظر إلى الغرض الأساسي لمجلس الأمن على أنه يتمثل في تعزيز مبدأ المساءلة، وهو مبدأ أساسي لضمان فعالية أية منظمة سياسية، ولا سيما إذا كانت تتشكل من دول ذات سيادة. والنظر في هذا البند من جدول الأعمال يتيح دوما للجمعية العامة فرصة فريدة لإجراء تقييم شامل لأنشطة مجلس الأمن طوال العام المنصرم ولمناقشة طريقة اضطلاع المجلس بمسؤولياته التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ أتقدم بمساهمة وفدي في هذه المناقشة الهامة، أجد صعوبة كبيرة في عدم الإشارة إلى أن هذه الجمعية العامة قد انتخبت قبل بضعة أيام فحسب أوكرانيا لتشغل مقعد عضو غير دائم في مجلس الأمن لفترة السنتين المقبلتين. وفي هذا الصدد، أود اغتنام هذه المناسبة للإعراب عن طريقكم، يا سيدي، عن تقدير حكومتي البالغ للغاية لجميع الدول الأعضاء لما أسبغته من شرف سام على أوكرانيا. وأود أن أكرر القول أن بلدي على استعداد للاضطلاع بالمسؤوليات الهامة التي ستوكل إليه بوصفه عضوا غير دائم في المجلس، وسيقوم بذلك لمصلحة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي رأي وفدي، رغم ما اتصف به عمل مجلس الأمن من طاقة وكثافة، فإن الـ ١٢ شهرا التي يشملها التقرير ستندرج في التاريخ بوصفها سنة عصيبة بالنسبة للأمم المتحدة. ولكن في الوقت نفسه، فإن هذه الشهور الـ ١٢ قد أثبتت على نحو مؤثر صدق العبارات الشهيرة التي نشرت قبل قرابة ٤٠ عاما والتي تقول:

> "إن الأمم المتحدة هي أداتنا ومحط آمالنا، ولا مبرر لنفاذ صبر من سيتخلون عن هذه الأداة العالمية غير الكاملة لأن عالمنا غير الكامل لا يعجبهم".

وأوكرانيا عل اقتناع بأن الدول الأعضاء ينبغي لها أن تعقد العزم حقا على حماية الدور الفريد لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين في القرن المقبل. وعندما يسود هذا العزم، ستتمثل المهمة الرئيسية لجدول أعمالنا في تحويل المجلس الشامل، مما يؤثر تقريبا في جميع جوانب أنشطته، وفضلا عن تركيبته الحالية وأساليب عمله.

وفي هذا السياق، أود أن أعلق بإيجاز على بعض الميادين التي يرى وفدي ضرورة إجراء تغييرات فيها. أولا، أوكرانيا على اقتناع بأن قيام مجلس الأمن بإيلاء الاهتمام الكافي وعلى أساس متساو لحالات الصراع في مناطق مختلفة يشكل متطلبا ضروريا أساسيا من أجل تعزيز سلطة المجلس في ميدان السلم والأمن الدوليين. وبالتأكيد، ستكون أكثر الحالات بروزا هنا نوع استجابة المجلس حتى الآن للمطالب والحاجات الحقيقية للقارة الأفريقية. فمن ناحية، من الصعب حقيقة لوم المجلس على عدم اهتمامه بأفريقيا التي نجد أن أكثر من ٦٠ في المائة من المسائل قيد النظر النشط لذلك الجهاز حاليا

مسائل تتعلق بها. ومع ذلك، تتفهم أوكرانيا إحساس البلدان الأفريقية بخيبة الأمل، حيث أن هذه البلدان تتوقع قيام مجلس الأمن بعمل أكثر نشاطا.

ومؤخرا، ظهرت علامات مشجعة على أن مجلس الأمن قد بدأ بإجراء بعض التغييرات الكبيرة في موقفه العام من أفريقيا. وثمة دليل هام على ذلك يتمثل في الاتجاه المبشر بالخير في أن المجلس على وشك أن يأذن بعملية لحفظ السلام في سيراليون. علاوة على ذلك، يواصل أعضاء المجلس مناقشة إمكانية الإذن بعملية لحفظ السلام للمساعدة في تنفيذ اتفاق لوساكا بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجدر أن نشدد على أن النتائج النهائية لن تكون هامة لعمليتي لوساكا ولومي وحسب، وإنما ستكتسي أهمية أساسية للقارة الأفريقية بأسرها وستوفر تلك النتائج دليلا واضحا على أن "التفاؤل بشأن أفريقيا" قد حل نهائيا محل "عوارض الكلال من أفريقيا" و "التشاؤم حيال أفريقيا".

وثانيا، هناك حاجة ماسة لتعزيز البعد الوقائي في أنشطة مجلس الأمن. إن الأمين العام، في تقريره السنوي الأخير عن أعمال المنظمة، ساق حججا مقنعة بشأن ضرورة بدء الأمم المتحدة بالانتقال من ثقافة ردود الفعل إلى ثقافة الوقاية. ومما لا شك فيه أن مجلس الأمن هو المسؤول عن الاضطلاع بدور قيادي في هذا الانتقال. فالدبلوماسية الوقائية والانتشار الوقائي ونزع السلاح الوقائي بوصفها استراتيجيات رئيسية على المدى القريب، وبناء السلم الشامل الذي يتصدى للأسباب الجذرية للصراع بوصفه استراتيجية وقائية على المدى البعيد، يجب أن يكون لهما مكان بارز بل ومكان الصدارة في أنشطة المجلس. علاوة على ذلك، على المجلس أن يسعى أكثر إلى بدء مرحلة جديدة في تاريخ علاقته بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي يستمد منها جميع سلطاته ومسؤولياته.

ولا ينكر أحد أن مجلس الأمن قد اتخذ خلال الأعوام القليلة الماضية عدة خطوات هامة بغية زيادة الانفتاح والشفافية في أنشطته. ونحن نرحب بهذا التقدم ونشجع مجلس الأمن على مواصلة ذلك النهج. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر القول أن حجر الزاوية في هذه العلاقة قد أرسته المادتان ٣١ و ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة. ويرى وفدي، أن محتوى هاتين المادتين يشير ضمنا إلى أن الدول غير الأعضاء في المجلس لها نفس ما لأعضائه من حقوق في التأثير في قراراته، باستثناء المشاركة في إجراءات التصويت.

وهناك أيضا العديد من المجالات والأبعاد الأخرى التي تمس الحاجة فيها إلى إجراء تغييرا عاجلة. أحدها هو إيجاد حل طال أمده للمشكلة المتمثلة في زيادة عضوية مجلس الأمن. ومن المسائل الملحة الأخرى ضرورة مواءمة عملية اتخاذ القرار في المجلس مع واقع العالم اليوم. والنظر في البند ٣٨ من جدول الأعمال المعنون "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة"، سيتيح لنا فرصة التعليق المتعمق على هذه المشاكل.

وتظل أوكرانيا تتسم بالواقعية في فهمها أن التحول الشامل لمجلس الأمن وأنشطته لن يكون عملية يسيرة. والتقدم البطيء في فريق الجمعية العامة العامل ذي الصلة بإصلاح مجلس الأمن يدعونا إلى شحذ أكبر قدر ممكن من الحماس وإلى الحد من آمالنا في تحقيق نتائج سريعة؛ إذ لا ينبغي أن ننسى كذلك أن التحول المطلوب يتجاوز بكثير ولاية الفريق العامل.

إلا أنه يجب التوضيح من البداية أن الشعارات مهما كانت رنانة ومدوية لن تكفي. فتحقيق النجاح يقتضي منا أن ندرك ما تتسم به هذه المؤسسة الحكومية الدولية من ضرورة حتمية لعالمنا ولشعوبنا؛ ونحن بحاجة إلى أن نفهم أن عدم استعدادنا لتقديم تنازلات سيؤدي إلى خسائر أسوأ؛ وعلينا أن نظهر الإرادة السياسية لتحويل ذلك الفهم إلى عمل.

وأوكرانيا مصممة من جانبها على المثابرة في جهودها الرامية إلى تحقيق التقدم في كل المشاريع التي ستفضي إلى تعزيز الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

السيد انخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): يود الوفد المنغولي أن يشكر السفير لافروف ممثل الاتحاد الروسي، والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه التقرير السنوي للمجلس على الجمعية العامة، وهو التقرير الذي يشمل الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩. والتقرير ضخم جدا ويزخر بالمواد الوقائعية وشامل.

إن لأعضاء الأمم المتحدة مصلحة مشروعة في أنشطة المجلس الذي لا يعمل باسمهم جميعا وحسب، بل

يمثل أيضا الجهاز الوحيد الذي اتفق الأعضاء على تنفيذ قراراته. لذلك، فإن منغوليا، شأنها شأن سائر أعضاء الأمم المتحدة، تولي أهمية بالغة لقيام الجمعية العامة بمناقشة تقرير مجلس الأمن، كما هو متوخى في المادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق. ويتيح هذا فرصة لمناقشة المجلس والسبل والأساليب الممكنة للحفاظ على مصداقيته أو تعزيزها، ولتعزيز فعاليته وفعالية التنسيق والتفاعل بين الجهازين الرئيسين في الأمم المتحدة، ولجعل الجمعية العامة جهازا فعالا في إطار السلطات التي منحها الميثاق. وبالتالي، نحن نعتقد أن هذا النظر مفيد بالقدر نفسه للمجلس والجمعية.

وخلال السنة قيد النظر، عقد المجلس ١٢١ جلسة رسمية، واتخذ ٧٢ قرارا، وأصدر ٣٧ بيانا رئاسيا، وعقد ٢٣٩ جلسة مشاورات بكامل هيئته، وهو ما تبلغ جملته زهاء ٥١١ ساعة. وخلال تلك الجلسات والمشاورات، كرس قدر كبير من الوقت للصراعات في أفريقيا وللمسائل ذات الصلة بالعراق ويوغوسلافيا السابقة.

وهذا وحده يدل على أن المجلس لا يزال يجعل العديد من المسائل الملحة المتصلة بصيانة السلم والأمن الدوليين قيد نظره، ولا يزال يسهم في حل العديد من المسائل، بينما يحتوي مسائل أخرى.

إن هيكل التقرير من الناحية الأساسية تماما كهيكل تقرير العام الماضي. وهو، نتيجة لتحسينات طلبت وأجريت خلال السنوات القليلة الماضية، يتيح لأعضاء الأمم المتحدة بأن يُبلغوا بطريقة أفضل عن أنشطة المجلس. وأحد التجديدات الواردة في تقرير هذا العام إضافة تتضمن البيانات التي أدلى بها رؤساء المجلس لأجهزة الإعلام في أعقاب مشاورات المجلس بكامل هيئته. ولذلك، فيما يخص شكل التقرير، يود وفد بلدي أن يثني على المجلس.

ومحتوى التقرير يجرى إثراؤه أيضا. ومع ذلك، نعتقد أنه لا يزال هناك مجال للتحسين. وهذا من شأنه أن يتضمن تقارير أو تقييمات أكثر تحليلا للحالات ولأثر القرارات التي اتخذها المجلس من قبل، وأيضا معلومات أكثر تحليلا بشأن مشاورات المجلس بكامل هيئته، حيث تتخذ القرارات في واقع الأمر. والتقارير الخاصة، التي تصورها الميثاق، يمكن أن تركز على مواضيع محددة يمكن للمجلس أن يطلب بشأنها وجهات نظر وتوصيات الجمعية العامة.

وأحد المجالات التي يحتاج فيها إلى توضيح هو رسائل الحكومات التي يلفت انتباه المجلس إليها. إن مجرد إعداد قائمة بتلك الرسائل في التقرير، دون كشف مضمونها، يستغرق ١٧ صفحة. وبطبيعة الحال، يفترض أن يحيط أعضاء المجلس علما بتلك الرسائل على النحو الواجب. ومع ذلك، لا يرى وفد بلدي جدوى من مجرد إعداد قائمة بالرسائل دون تعليق أيا كان نوعه. ولربما أمكن تقديم القائمة في شكل مكثف وتحليلي. ونأمل أن يكون تقرير المجلس المقبل متمشيا بشكل أكبر مع روح قرار الجمعية العامة ١٩٣/٥١.

ووفد بلدي، بعد أن علّق بإيجاز على التقرير، يود أن يركز على المسائل التالية.

أبدأ بعمليات حفظ السلام. يبيّن التقرير بوضوح أنها لا تزال أساسية بالنسبة لصون السلم في العديد من أجزاء العالم، بما في ذلك وقف إطلاق النار داخل الدول. ولقد جرى إيكال مهام أخرى مؤخرا إلى حفظة السلم، الأمر الذي يعكس، كما أشار إليه الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/54/1) ضرورة الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع. ويعكس أيضا اعترافا بأنه يحتاج في حالات كثيرة إلى نهج متعدد الأبعاد لحفظ السلام. ووفد بلادي يؤيد النهج الشامل للأمن. ومنغوليا، مع أنها ليست دولة عسكرية، تعتقد أن بوسعها أن تسهم في عمليات حفظ السلام بالاشتراك في المجالات التي يمكن أن تكون مفيدة فيها. وحكومة منغوليا، وقد وضعت ذلك في الاعتبار، قررت أن تشارك في أنشطة حفظ السلام، وفي الشهر الماضي وقّعت على مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة بشأن ترتيبات القوات الاحتياطية، حيث ستشارك في عمليات الأمم المتحدة مستقبلا، فتسهم بموظفين، ومراقبين عسكريين وعاملين في المجال الطبي.

أنتقل بعد ذلك إلى التدخل الإنساني. لقد بيّنت المناقشة العامة ومناقشة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة أن مسألة ما تسمى بالمساعدة الإنسانية تثير مسائل كثيرة حساسة مثيرة للنقاش وهامة. وهي تشتمل على مسائل سيادة الدولة والحتمية الأخلاقية للتصرف بقوة في وجه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ووفد بلدي يتفق اتفاقا تاما مع قول الأمين العام في تقريره أن أعمال الإنفاذ دون إذن مجلس الأمن تهدد لب نظام الأمن الدولي القائم على أساس ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك

نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر بعناية في هذه المسألة، التي يمكن أن تكون لها نتائج بعيدة الأثر.

وهناك مسألة أخرى تثار بحق هي عدم ثبات مجلس الأمن على مبدأ عندما يستجيب لحالات إنسانية طارئة. وقد أثير هذا الأمر في مجلس الأمن نفسه مؤخرا، عندما كان المجلس ينظر في مسألة التقرير المرحلي بشأن الحالة في أفريقيا. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن مبدأي التعددية والقيم الإنسانية ينبغي أن يطبقا بشكل متساو قائم على معيار الضرورة الإنسانية. وفي هذا الخصوص يرحب وفد بلدي بالخطوات التي اتخذها مجلس الأمن المتمثلة في إرسال بعثته لتقصي الحقائق إلى تيمور الشرقية، التي أدت إلى إصداره القرار ١٢٦٤ (١٩٩٩).

وإذ أنتقل إلى مسألة العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، يود وفد بلدي أن يشير إلى أهمية منظمات إقليمية ذات شأن في عمليات حفظ السلام وفي إدارة الصراعات الإقليمية. وهذا النوع من العلاقة هام لأسباب كثيرة تشتمل حتى على الناحية المالية، عندما يتخذ مجلس الأمن قرارات أحيانا دون مراعاة تامة لمتطلباتها المالية. ونتائج تلك القرارات يمكن أن تكون عديدة. ونعتقد أنه في حالات مشاركة منظمات إقليمية، وهو أمر نؤيده من حيث المبدأ، ينبغي وضع خط واضح يحدد السلطة ميدانيا. والدور المركزي للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، ينبغي التمسك به. كما يبينه الميثاق. والتصرف على نحو مخالف، أو حتى الالتفاف حول الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لا يؤدي فقط إلى القضاء على مصداقية المجلس فحسب وإنما يمكن أن تكون له أيضا نتائج سلبية على السلم والأمن الدوليين.

وهناك تجديد إيجابي في ممارسة مجلس الأمن هو زيادة عقد مناقشات مواضيعية مفتوحة بشأن مواضيع مختلفة. وبالتالي فإن مجلس الأمن عقد مؤخرا مناقشات مفتوحة بشأن مسائل مثل الألغام البرية، والجنود الأطفال، وحماية عمال المساعدة الإنسانية، وبناء السلم بعد انتهاء الصراعات، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، في جملة أمور أخرى. وبعض هذه المناقشات تلاها اتخاذ إجراءات من جانب المجلس، بما في ذلك بيانات رئاسية بل حتى قرارات أصدرها المجلس. ونحن نعتقد أن هذه الممارسة المفيدة الخاصة بمشاركة أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع ينبغي أن تستمر وأن تثرى.

إن المناقشة المفتوحة تتيح لغير أعضاء المجلس، وعلى وجه الخصوص الدول الصغيرة، أن تسهم في دراسة المسائل. وفي حالات عديدة تكون في وضع أفضل لفهم المشاكل، والتعرف إلى الوضع وتقديم الحلول الممكنة. ونحن نتفق مع وجهة النظر القائلة أن تلك المناقشات ينبغي أن تنظم وتبرمج بطريقة لا تتيح الاستماع إلى وجهات نظر غير الأعضاء في المجلس فحسب، وإنما أيضا دراستها. وهذا، في رأينا، من شأنه أن يكون متمشيا مع روح الغرض من تلك المناقشات ومتفقا معه. وهناك موضوع ربما يمكن للمجلس أن يتشاور بشأنه مع أعضاء الأمم المتحدة في المستقبل القريب هو عدم الانتشار، ومسألة تقييم الحالة فيما يخص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وكيفية جعلها نافذة. ونعتقد أن هذا الأمر يستحق اهتمام المجلس، إن لم يكن تصرفه.

فيما يتعلق بمسألة الجزاءات، يمكنني أن أكون موجزا للغاية. فلقد انعكست وجهات نظر وفد بلدي في الوثيقة الختامية لحركة عدم الانحياز في دربان عام ١٩٩٨.

والمسألة الأخيرة التي يود وفد بلادي أن يتناولها هي التمثيل العادل في المجلس وزيادة عدد أعضائه. ورغم أن أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية لا تتعلق مباشرة بتقرير المجلس، إلا أنه من المناسب الحديث عنها هنا بإيجاز.

نحن نعتقد أن الفريق العامل يضطلع بمهمته على وجه لا بأس به، وإن كانت أغلبية الأعضاء تتوقع منه إحراز تقدم أسرع. ومع ذلك، يعتمد تقدم الفريق العامل في نهاية المطاف على مواقف الدول نفسها. ونعتقد أن معظم الخطوات الإيجابية التي اتخذها المجلس مؤخرا بشأن أساليب عمله وترشيد إجراءاته حفزتها المقترحات التي تقدم بها الفريق العامل. وفي الجلسة الأخيرة للفريق العامل، سجل بعض التقدم عندما وافق أخيرا على أن:

"مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن تنطوي على دراسة مسألة حق النقض".

ويعتقد وفد منغوليا أنه يجب مواصلة التحرك في هذا الاتجاه في الجلسة المقبلة للفريق العامل.

وفي معرض الحديث عن حق النقض، يرى وفد بلادي أن الفكرة التي اقترحتها ألمانيا في المناقشة العامة

مثيرة للاهتمام، وهي أن يطلب من الأعضاء الدائمين أن يعللوا لجميع الأعضاء في الجمعية تصويتهم السلبي في المجلس على المسائل غير الإجرائية، أي استعمالهم حق النقض.

وفيما يتعلق بالمسائل المدرجة في المجموعة الأولى، وبخاصة زيادة عدد أعضاء المجلس، نعتقد أن إحراز التقدم أو التقدم الكبير يتوقف إلى حد كبير على الإرادة السياسية للدول، وليس على مهارة المتفاوضين في الفريق العامل.

وإصلاح مجلس الأمن، وهو جزء هام من إصلاح الأمم المتحدة بصفة عامة، لا يزال يتعين تحقيقه. ويعتقد وفد بلادي أن جميع الدول المحبة للسلام ستستفيد من الإصلاح الذي يعزز مجلس الأمن لكي يصبح أكثر انفتاحا وشفافية وكفاءة. وبهذه الروح يدلي الأعضاء بتعليقات عملية ويتقدمون باقتراحات ومقترحات بناءة.

السيد ريان (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السفير سيرغي لافروف على عرضه تقرير مجلس الأمن بوصفه رئيسا لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أضم صوتي إلى أصوات من تقدموا بالتهنئة لأمانة مجلس الأمن على الجهد المضني الذي بذلته من أجل إصدار التقرير.

ويتيح هذا البند من جدول الأعمال الفرصة للجمعية العامة للنظر سنويا في الطريقة التي يجري بها إبلاغها عن كيفية تأدية مجلس الأمن واجباته التي كلفه بها الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن المهم عندما تعرب الدول الأعضاء عن آرائها في هذا التقرير أن تتقدم باقتراحات للمجلس من أجل تحسينه.

ويود وفد بلادي أن يعترف بأن تقرير مجلس الأمن قد تحسن في السنوات القليلة الماضية تحسنا كبيرا نرحب به. فهو يقدم الآن سجلا أكثر فائدة ودقة لأنشطة المجلس. ونتيجة لتنفيذ قرار المجلس في حزيران/يونيه ١٩٩٧، يقدم التقرير الآن بعض التفاصيل المتعلقة بالمشاورات غير الرسمية، على الأقل في المناسبات التي جرت فيها مشاورات غير رسمية، والمواضيع التي نوقشت. وهذا أقل ما نتوقعه، حيث أن الجزء الأكبر من قرارات المجلس يتخذ وفقا للتفاهم الذي يجري التوصل إليه في المشاورات غير الرسمية.

ويسرني أن أرى أن هناك تطورا مستمرا في التقرير، وأنه تضمن هذا العام، لأول مرة، تفاصيل عن الأعمال التي قامت بها لجنة الجزاءات.

وأود أيضا أن أسجل تقديرنا للممارسة، التي تصبح منتظمة بصورة متزايدة، والتي يقدم بموجبها رئيس المجلس إحاطات إعلامية فور عقد المشاورات المغلقة. ولما كان معظم أعمال المجلس يجري في جلسات مغلقة، فإن هذه الإحاطات الإعلامية قيمة بالنسبة للوفود.

ورغم هذه التحسينات، فهناك شوط طويل يجب أن نقطعه قبل أن يقدم التقرير بيانا شاملا ومتماسكا عن أنشطة مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. وبإدراج عمليات التقييم الشهرية التي قام بها الرؤساء المتعاقبون للمجلس على مسؤوليتهم، في شكل إضافة، أصبحت التقارير أكثر قيمة.

والبيانات التي يخول رئيس المجلس بالإدلاء بها للصحفيين إضافة مفيدة للتقرير. وبطبيعة الحال، فإن البيانات الموجهة إلى الصحفيين لها، أو من المؤكد أنه يجب أن تكون لها، أهمية كبرى بالنسبة للعالم بصفة عامة. فهي الوسيلة التي يعطي بها أعضاء المجلس رأيهم الجماعي للعالم في قضية معينة، ويسعون من خلالها إلى التأثير على الأطراف ذات الصلة. وهذه البيانات هي الوسيلة التي يتصرف بموجبها المجلس يوميا، دون اللجوء إلى اتخاذ التدابير الرسمية، للرد على التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وتكمن أيضا قيمتها في التحليل الذي تقدمه عن تطور تفكير المجلس في القضايا قيد نظره، وفي نهاية المطاف، في أي تقييم لفعاليته. ولكن، إلى أن تبدأ هذه البيانات في الظهور في إضافة، فإن السجل الوحيد لها يكمن في وسائط الإعلام، إذا نشرتها وسائط الإعلام على الإطلاق.

ومع ذلك، فإن البيانات التي يتضمنها تقرير مجلس الأمن بشأن مختلف القضايا قيد نظره تبدو غريبة بعض الشيء لمن ليسوا على دراية بأعمال المجلس. ويقال لنا أن مشاورات غير رسمية جرت حول موضوع معين، ولكننا لا نعلم نتيجتها. ولا يوجد ذكر للمناشدات، أو أعمال الشجب، أو التشجيع، إلى آخره، التي يتقدم بها

أعضاء المجلس نتيجة لهذه المشاورات. ووفد بلادي يحث المجلس على النظر في هذه الغرابة.

وقد استمعنا إلى دعوات كثيرة بشأن المزيد من الانفتاح والشفافية في أساليب عمل مجلس الأمن، تشمل دعوات متعددة من الوفد الايرلندي. والمزيد من الانفتاح والشفافية مطلوب، ليس في تأدية المجلس لواجبه في إطلاع أعضاء الأمم المتحدة على أنشطته فحسب، بل ولصالح فعالية المجلس نفسه. وقد آن الأوان لكي يستجيب المجلس للدعوات بالاضطلاع بأنشطته اليومية في جلسات رسمية. فعلى سبيل المثال، من الصعب تبرير عدم تقديم الأمانة العامة بإحاطاتها الإعلامية للمجلس إلا في مشاوراته المغلقة. وفي ٢٧ آب/أغسطس من هذا العام، شهدنا تحولا عن هذه الممارسة أثلج صدرنا، عندما حضر السيد برندرغاست، وكيل الأمين العام، إلى المجلس في جلسته الرسمية، وأدلى بإحاطة إعلامية عن الصراع في أفغانستان. وجميع الدول الأعضاء يود رؤية المزيد من هذه المناسبات.

ولا يريد أحد أن تفرض قيود على المجلس تقلل من قدرته على العمل الفعّال. بل على العكس من ذلك، فجميع الأعضاء يرغبون في رؤية مجلس متحد وفعّال. ولكن عندما يجري الاستهتار بالقانون الدولي، وعندما تتخذ إجراءات تهدد السلم والأمن الدوليين، فإنه من المتوقع أن تعزز بسلطة المجلس وأن تضعف، إذا ما جرى الكشف عن التفاصيل في جلسات علنية، وإذا تمكن غير الأعضاء من الإدلاء بآرائهم في مناقشات مفتوحة. وجلسة المجلس في ١١ أيلول/سبتمبر بشأن تيمور الشرقية أعطت مثلا حيا على ذلك.

ونحن، أعضاء الأمم المتحدة، وافقنا عندما وقعنا على الميثاق وصدقنا عليه، على أن يتصرف مجلس الأمن باسمنا عندما يضطلع بواجباته بمقتضى مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولا ينص الميثاق في أي حكم من أحكامه على أنه يجوز لأعضاء مجلس الأمن أن يستغلوا وضعهم فيه لكي يتصرفوا باسمهم. ومن واجب أعضاء المجلس أن يوافقوا على اتخاذ إجراء موحد باسمنا دفاعا عن السلم والأمن الدوليين. وإن توقع الانقسام، وما يترتب عليه من تأخير وتردد من جانب المجلس، يشجع من يستهترون بالقانون الدولي، ويقوضون الأمن الدولي.

وهكذا فإنه من المحزن أنه خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير كانت هناك قضايا لم يكن المجلس متحدا بشأنها، وبهذا لم يكن قادرا على اتخاذ الإجراء اللازم نيابة عنا لوضع نهاية للصراع والمعاناة.

وعليه يرحب وفدي كثيرا، بأن التقرير المعروض علينا يسجل نظر المجلس في قضايا الأمن البشري، بما في ذلك الأطفال والصراع المسلح، وحماية المساعدات الإنسانية للاجئين وغيرهم في حالات الصراع، وحماية المدنيين في الصراع المسلح.

والمدنيون هم أول من يعاني في الصراع المسلح الحديث، ومن المناسب جدا أن يستمع مجلس الأمن مباشرة من أولئك المكلفين بحمايتهم. ويجب أن تكون آثار الصراع المسلح على المدنيين دائمة الحضور في أذهان أعضاء المجلس عندما يعالجون قضايا السلم والأمن الدوليين.

كما يسجل التقرير النظر في الحالة العامة في أفريقيا، وكذلك في عدد من القرارات والبيانات الرئاسية في متابعة لتقرير الأمين العام الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٨. ولا يمكن لأي شخص يقرأ هذا التقرير أو أي تقرير حديث العهد لمجلس الأمن إلا أن يلاحظ كثرة الصراعات الأفريقية، أو أن الكثير منها مايزال قائما منذ فترة طويلة جدا.

وقد أشارت إلى ذلك مرة تلو الأخرى الوفود الأفريقية التي ربما يغفر لها تفكيرها بأن المجتمع الدولي أعطى للمشاكل القائمة في قارتها أهمية تقل عما يعطى للمشاكل في الأماكن الأخرى.

والآن يتخذ القادة الأفارقة وكذلك منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إجراءات تتسم بالتصميم لمعالجة كثير من هذه القضايا. ومثل هذه الإجراءات ضرورية، ولكنه من الضروري بقدر متكافئ تلقي الدعم من المجتمع الدولي، ولا سيما من مجلس الأمن. ويحدو وفدي وطيد الأمل في أن تسجل القضايا التي سيتضمنها تقرير مجلس الأمن فيما بعد إجراءات فعالة نحو إنهاء تلك الصراعات التي طال أمدها، وأن تتلاشى تماما مع الوقت من جدول الأعمال.

ويعد هذا التقرير وثيقة تسجيل ممتازة. ومما يشجعنا العدد الكبير من المتحدثين الذين اختاروا التدخل في إطار هذا البند. ونحن على ثقة من أن أعضاء المجلس، الدائمين وغير الدائمين، سوف يولون انتباها إلى الأفكار والمقترحات الكثيرة التي طرحت بما يمكننا من أن يصبح هذا التقرير وثيقة أكثر إفادة في مضمونها وتحليلها على السواء.

السيد بوهان (اندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أثني على رئيس مجلس الأمن، السفير سيرغي لافروف، ممثل الاتحاد الروسي، على عرضه الواضح لتقرير مجلس الأمن السنوي، الذي يبرز، ضمن أمور أخرى، عددا من التدابير الإجرائية التي اتخذها المجلس بقصد زيادة كفاءة أعماله. ونحن نظل على ثقة من أن بوسع هذه التدابير أن تشكل أساسا نقيم عليه محاولاتنا لزيادة تعزيز كفاءته وشفافيته ومساءلته وديمقراطيته.

وفي ضوء هذا تنظر إندونيسيا الى التقرير السنوي الحالي لمجلس الأمن المقدم الى الجمعية العامة، الذي يوفر، كما هو الحال في الماضي، سردا شاملا لأنشطة المجلس خلال السنة السابقة ويصف مهمته في سياق مسؤولياته المتزايدة دوما. كما أنه يتضمن خلاصة للمراسلات والوثائق الأخرى وكذلك قائمة بالقرارات والإجراءات المتخذة بشأن القضايا المعروضة على المجلس.

وبالرغم من أن هناك قضايا كثيرة تشمل جوهر وطبيعة أساليب وممارسات عمل المجلس، لا تزال في حاجة إلى المعالجة، فقد رأينا بصفة عامة عددا كبيرا من التطورات الإيجابية في مداولات المجلس ونتائجها. وتشمل هذه التطورات زيادة في عدد الجلسات العلنية، ومزيدا من الشفافية في إجراءات لجان الجزاءات، وتغطية موسعة لأعمال أجهزته الفرعية. كما رأينا تدفقا متزايدا للمعلومات إلى غير أعضاء المجلس بشأن مداولاته وقراراته، مما أزال الحاجة إلى اعتماد البعثات الدائمة على وسائط الإعلام. ومما زاد من هذه التطورات جلسات الإحاطة الإعلامية التي تقدمها الرئاسة لغير الأعضاء لدى اختتام مشاورات المجلس غير الرسمية. ونتيجة لذلك شهدت مصداقية المجلس فيما يتعلق بسير أعماله وطريقة العمل تحسنا نسبيا في علاقاته مع العضوية العامة للمنظمة. ونود أن نضيف أن غير أعضاء المجلس، مثل وفدي الآن، يجدون من المفيد للغاية بصفة خاصة زيادة الممارسة الراسخة المتعلقة بالإعلان في يومية الأمم المتحدة عن القضايا المقرر النظر فيها في المشاورات غير الرسمية تحت بند جدول الأعمال المعنون "مسائل أخرى".

وفيما يتعلق بمسألة الجزاءات يعترف وفدي بشرعيتها كأداة للتنفيذ منصوص عليها في الميثاق. بيد أنه نظرا لأن الجزاءات يمكن أن تسبب معاناة ضخمة، ليس للمستهدفين فحسب وإنما أيضا للدول المجاورة، فإننا نود أن نؤكد آراءنا التي ذكرناها كثيرا، وهي أنه ينبغي للجزاءات أن تكون تتخذ كملاذ أخير وتخدم أغراضا محددة. كما ينبغي أن تكون لها معالم وأطر زمنية واضحة ومحددة وكذلك آليات مراجعة مناسبة، وينبغي رفعها عندما تتحقق أهدافها.

وتشعر إندونيسيا، كبلد مساهم بقوات بالسرور إزاء التفاعل الدوري بين المجلس والبلدان التي تساهم بقوات في مختلف عمليات حفظ السلام. وأدى هذا الى تقدير أكبر للمشاكل الكامنة في مثل هذه الأنشطة، وانتزع دعما أكبر من الدول الأعضاء وضمن بذلك سريان مثل هذه العمليات - والهامة بصفة خاصة في الوقت التي تواجه فيها تحديات وتعقيدات جديدة.

ونظرا للنجاحات والنكسات المسجلة في حفظ السلام، ومراعاة لحقيقة أن مثل هذه الأنشطة انتقلت إلى ما يتجاوز المفهوم التقليدي واكتسبت جانبا متعدد الأبعاد، ثمة حاجة عاجلة إلى استعراض التجارب الحديثة وتقييمها واستخلاص الاستنتاجات منها. وسيكون من الأفيد إذا حدث ذلك قبل اتخاذ المجلس للقرارات بوقت طويل، حيث أنه سيمهد الطريق لحوار متفاعل بين ممثلي البلدان المساهمة وأعضاء المجلس. وزيادة على ذلك فإن السداد للبلدان المساهمة في حينه ضروري في الإبقاء على عمليات الأمم المتحدة وزيادتها.

ومما له صلة وثيقة بالموضوع أيضا الإشارة إلى أن يقوم مجلس الأمن، وهو يعمل باسم الدول الأعضاء وفي مصلحتها، بعمليات حفظ السلام بموجب الفصل السادس أو الفصل السابع، بولاية محددة وتحت مسؤوليته. وحتى يتسنى التأكد من أن تنفيذ نشاط معين لحفظ السلام يتم طبقا لأحكام الميثاق، بما في ذلك احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها والقرارات ذات الصلة، يعتبر وفدي أن من الضروري إنشاء آلية لرصد هذه الأنشطة والإشراف

عليها، خاصة فيما يتعلق بضمان سلامة وحياد دور الأمم المتحدة.

وأشار وفدي أيضا إلى التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية في العمليات المتعددة الوجوه التي تعد معززة ومكملة بصورة متبادلة لدور كل منها ومسؤولياته. ولكنه ينبغي أيضا الاعتراف بأنه نظرا لأن لهذه الهيئات مواثيق وولايات واختصاصات محددة، فإنه ينبغي تنفيذ مثل هذا التعاون على أساس التنسيق والتشاور بما يعزز التفاعل بينها.

وسيكون وفدي مهملا إذا لم يذكر أحد مشاكل المجلس الخطيرة التي تكمن في الخلل بين الجلسات العلنية للمجلس، التي يتخذ فيها قرارات رسمية، والاستخدام الأكثر للمشاورات غير الرسمية التي يقوم فيها بالفعل باستكمال قراراته. وبالرغم من الاعتراف بحق المجلس في مثل هذه الجلسات المغلقة بموجب نظامه الداخلي المؤقت - الذي ما فتئ مؤقتا منذ بدايته - فإننا نعتقد بأن عقد جلسات خاصة، على النحو المنصوص عليه في المادة ٤٨، ينبغي أن يكون الاستثناء بدلا من أن يكون الممارسة العامة. وهناك ضرورة إلى إنشاء توازن معين بين الحاجة إلى السرية في مشاورات المجلس، وفوائد الشفافية بالنسبة لعموم الأعضاء.

وفي هذا الصدد، نود أن نضيف أن ينبغي أن تتاح في بعض الحالات الفرصة للوفود التي لها اهتمام خاص بقضية ما تجري مناقشتها في المجلس - وبخاصة الوفود التي تمثل بلدانا أطرافا في الصراع أو بلدان تتأثر بالصراع - لكي تعرض آراءها على المجلس في مرحلة مبكرة من عملية صنع القرار وفقا لما ينص عليه الميثاق.

ومن الواضح أن التقرير لم يحقق الأهداف الواردة ليس في الوثائق الختامية المعتمدة في مؤتمر القمة الثاني عشر لبلدان عدم الانحياز فحسب، بل أيضا في قرار الجمعية العامة ١٩٣/٥١، الذي حث المجلس، في جملة أمور، على توفير سرد موضوعي وتحليلي عن عمله، بما في ذلك معلومات أساسية بشأن المشاورات الجامعة واتخاذ خطوات أخرى لتحسين أساليب عمله. ونحن نعتقد أنه ينبغي أن يكون التقرير السنوي الذي تنص الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق على تقديمه، أكثر من مجرد وصف للأنشطة وإعادة عرض للقرارات والمقررات التي نعرفها أصلا. وبعبارة أخرى، لا يشكل التقرير وثيقة لها أهمية جوهرية تعادل أهمية عمل مجلس الأمن الذي شهد توسعا كبيرا.

ومن ثم، نرى أن من الضروري أن تتضمن التقارير التي يتقدم بها المجلس إلى الجمعية، تحليلا وتقييما للقرارات التي اتخذها المجلس بشأن كل قضية من القضايا لكي يلبي الحاجة إلى المزيد من الوضوح ويسمح بفهم أفضل لتعليل اتخاذه للقرارات. وإن السرية التي تحيط بمداولات المجلس وعملية اتخاذ القرارات اللاحقة لها التي تؤثر على كل الدول، لا تتناسب مع عصر المعلوماتية. ووفدي يرحب بالممارسة التي جرت مؤخرا بشأن قيام الرؤساء السابقين بتقديم تقييم شهري يوفر نظرة عامة وعريضة على ما طرأ من تطورات. ورغم أنهم يضطلعون بهذه التقييمات على مسؤوليتهم وبالتشاور مع الأعضاء الآخرين في المجلس، نعتقد أن من الممكن أن تتحسن هذه التقييمات وأن تصبح أكثر انفتاحا وتحليلا.

وفضلا عن ذلك، ينبغي النظر أيضا في استعراض العلاقات بين المجلس والأجهزة الرئيسية الأخرى وبخاصة الجمعية العامة. وقد أصبح هذا أمرا أساسيا في سياق تناول المجلس مجالات جديدة تدخل في نطاق صلاحيات الأجهزة والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نرى أن التوازن أمر أساسي فيما يتعلق بالعلاقة بين الجمعية والمجلس وفقا لولاية كليهما المنصوص عليها في الميثاق. وينبغي أن يكون للجمعية المزيد من الحق فيما يتعلق بمساءلة المجلس بشأن القرارات التي يتخذها وتؤثر على مصالح المجتمع العالمي للأمم. وقد يكون من المرغوب فيه أيضا أن يقدم المجلس تقارير خاصة لكي يبقي الأعضاء مطلعين على أنشطته وأعماله وفقا لما نصت عليه المادة ١٥ من الميثاق.

وباختصار، يرحب وفدي بالتقرير السنوي الذي رفعه مجلس الأمن هذا العام إلى الجمعية العامة استيفاء لنظامه الداخلي ووفقا لأحكام المادة ١٥ من الميثاق. وهو يبين أن المجلس يفي ببعض التزاماته من حيث مساءلته أمام الجمعية التي تمثل كل أعضاء الأمم المتحدة ويضطلع المجلس بمهامه نيابة عنهم. ومع ذلك، ورغم أنه من المؤكد أن وفدي بات أفضل علما بالأمور لدى اطلاعه على محتويات التقرير، فإن التقرير لم يصل بعد إلى مستوى يمكن أن يعزز معرفتنا المحدودة.

ختاما، حيث أن تقرير مجلس الأمن يرتبط ارتباطا وثيقا بمسألتي توسيع نطاق عضوية المجلس وإصلاح أساليب عمله وممارساته، أود أن أؤكد من جديد أن وفدي سيواصل الاضطلاع بدور فعال في المداولات الجارية للفريق العامل المفتوح باب العضوية. وأخيرا، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهانئ إلى ممثلي أوكرانيا وبنغلاديش وتونس وجامايكا ومالي لانتخابها أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن وأن أتمنى لها النجاح في الاضطلاع بمسؤولياتها.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): قبل عدة سنوات، قررت الجمعية العامة في قرارها المشهور ١٩٣/٥١، أن تطلب إلى مجلس الأمن توفير المزيد من المعلومات والإيضاح فيما يقدمه من تقارير. ونص ذلك القرار على أن من الضروري أن يوفر التقرير معلومات فيما يتعلق بالمناقشات التي تجري في الجلسات العامة لمجلس الأمن، وبالقرارات والتوصيات التي تصدر عن الأجهزة الفرعية للمجلس، وبمدى مراعاة المجلس للقرارات التي تتخذها الجمعية العامة وبالخطوات التي تتخذ لأغراض تحسين أساليب عمل المجلس. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر إلى أعضاء المجلس على هذا التقرير. ونحن نرحب أيضا بالتقدم الذي تم إحرازه من حيث محتوى التقرير.

ولكن، حيث أن معظم المناقشات والمشاورات تتم خلال المشاورات غير الرسمية وليس في الجلسات المفتوحة للجميع رغم ما تنص عليه المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، فإن المعلومات التي تحصل عليها غير كاملة.

ومن ثم، ليس من السهل أن نحاول تقييم عمل المجلس من الخارج. بيد أنني أود أن أذكر بعض العناصر التي يبدو لي أنها تتصل بهذا الموضوع.

لقد كان من بين الأحداث الدولية الأكثر استرعاء للانتباه التي حدثت في الآونة الأخيرة، تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو. ونحن نرى أن من غير المقبول أن تقوم منظمة دفاعية إقليمية بعمل عسكري دون تفويض من مجلس الأمن.

وما من شك أن ذلك كان أحد الأحداث الأكثر خطورة التي شهدها المجلس في السنوات الأخيرة. ومشاركة المجلس في وقت لاحق في الأنشطة التي أدت إلى حسم هذه المواجهة الساخنة لا يقلل بأي حال من الأحوال من خطورة هذه الأحداث. وينبغي للأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، أن تنظر بشكل جريء وبنظرة نقدية بالقدر الكافي فيما حدث. وكولومبيا، بوصفها بلدا يحترم القانون الدولي، تعتقد أن مراقبة السلم والأمن الدوليين إنما هي من مسؤولية مجلس الأمن. فالمجلس يمثل أعضاء الأمم من حيث اضطلاعه بهذه المهمة، ومن ثم فإن موافقة أعضائه تشكل أحد الشروط التي لا غنى عنها قبل القيام بأعمال تتضمن استخدام القوة. فإذا كان التهديد باستخدام حق النقد هو في الواقع الحجة التي تم سوقها لتنحية المجلس فيما يتعلق بكوسوفو، فإن ذلك يشكل دليلا آخر على أن من الضروري عدم الإبقاء على تلك الآلية.

وفي سياق آخر، هناك مفهوم مفاده أن مجلس الأمن غير فعال وفشل في العمل في الوقت اللازم فيما يتعلق بالصراعات من قبيل الصراعات الجارية في الوقت الراهن في القارة الأفريقية.

وختاما، أود أن أتقدم بتعليقين على الاتجاهات الجديدة في مجلس الأمن. ويتعلق أولهما بممارسة عقد جلسات مفتوحة للجميع في مجال القضايا الإنسانية أساسا. وبالطبع، فإن كولومبيا لا تعترض على عقد جلسات مفتوحة للجميع تتاح للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن الفرصة للمشاركة فيها وشرح مواقفها من القضايا التي ينظر فيها هذا الجهاز الهام التابع للأمم المتحدة، بيد أننا نود أن نطرح بعض الأسئلة فيما يتعلق بما يجري في هذه المناقشات المفتوحة للجميع في مجال القضايا الإنسانية، رغم أنه من غير الممكن الإجابة عليها بشكل نهائي.

فعلى سبيل المثال، هل يتعين على مجلس الأمن أن يتناول القضايا الإنسانية بشكل شامل؟ وإذا كان الرد على هذا السؤال بالإيجاب، هل علينا إذن أن نعدل الأدوار التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لكي نتجنب الازدواج غير اللازم في أعمالهما أم علينا أن نصلح مجلس الأمن؟ وإذا كان الرد بالنفي، يجب حينئذ أن نسأل لماذا ينبغي لمجلس الأمن ألا يتناول سوى بعض القضايا الإنسانية وليس غيرها من القضايا؟ هل تزيد بعض أنواع المعاناة الإنسانية أهمية عن غيرها من المعاناة، وهل يمكننا أن نصنف الأنواع المختلفة من المعاناة بحسب المعاناة التي يهتم بها مجلس الأمن

والمعاناة التي تهتم بها أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة؟ وما هي القيمة المضافة الحقيقية لإجراء مناقشات مفتوحة للجميع في مجلس الأمن بدلا من الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي؟

هل من الصواب أن تحرم الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن من فرصة المشاركة في المفاوضات المتعلقة بالبيانات الرئاسية والقرارات التي يتخذها المجلس بشأن المواضيع الإنسانية بشكل عام؟ ولعلنا نتساءل أيضا ما إذا كانت مناقشات المجلس بشأن المسائل الإنسانية تستجيب لمبدأ عام أم أنها تستجيب لاعتبارات خاصة لا تتسق مع أعمال المجلس نفسه والآخذة في التزايد أيضا.

ليست لدينا إجابات قاطعة على هذه الأسئلة ولكننا نأمل أن يسهم الحوار الصريح فيما بين الدول الأعضاء في إيجاد هذه الإجابات.

الاتجاه الثاني الذي أود أن أتناوله بإيجاز يتصل بالتدخل في الحالات الإنسانية، ففي نهاية الألفية نجد أن غالبية الصراعات التي تسقط فيها ضحايا كثيرة صراعات داخلية. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أشار الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/54/1)، فإننا نرى نزعة آثمة من هذه الصراعات تتمثل في تجاهل حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي. فما الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يفعله للرد على هذه التحديات؟ إن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية سيضمن عدم إفلات المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من العقاب، ولكن ما الذي يمكننا نحن الدول أن نفعله لاتقاء الأزمات الإنسانية؟

لقد جرت مناقشات ضافية بشأن تقرير الأمين العام وبيانه أمام الجمعية العامة في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وستستمر المناقشة عدة أشهر لأن أسئلة لا حصر لها تطرح نفسها. وعلى سبيل المثال، تحت أية شروط ينبغي لمجلس الأمن في حالات التدخل الإنساني أن يقرر تفادي أو منع أو وضع حد للأزمة الإنسانية؟ وعندما تستأثر أزمة ما باهتمام أعضاء المجلس، وبخاصة الأعضاء الدائمون، فما هي الشروط اللازمة لاتخاذ إجراء حقيقي وليس فقط مجرد التدخل الخطابي؟ من الذي يقرر ما إذا كانت أزمة إنسانية ما تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين؟ هل نحن بصدد إرساء سوابق، مثلا، للتدخل الإيكولوجي أو الاجتماعي في المستقبل؟

أخيرا، الوصف الذي قدمه التقرير لعمل مجلس الأمن غير مرض على الإطلاق. فأساليب العمل الحقيقية للمجلس تمنع بقية أعضاء الجمعية من التعرف بالكامل على مناقشاته وقراراته. ولذلك فإننا نؤكد من جديد أن المناقشة حول إصلاح مجلس الأمن يجب أن تتجاوز النظر في تكوين المجلس، وأن تشمل تحسين أساليب عمله. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لنا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، أن نفكر في الولاية التي نود أن نسندها إلى المجلس حتى يتمكن من التصدي بحق للحقائق الجديدة التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

السيد تشن هواصن (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين أن يشكر رئيس مجلس الأمن على تقديمه إلى الجمعية العامة التقرير السنوي لمجلس الأمن عن الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. والتقرير يعكس على نحو شامل وأمين عمل مجلس الأمن في السنة الأخيرة من هذه الألفية.

كان العام الماضي حافلا بالأحداث. فقد رأينا اضطرابات وفوضى لم يسبق لهما مثيل في الحالة الدولية، من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى العراق، ومن كوسوفو إلى تيمور الشرقية. وهذه التقلبات الدولية وضعت دور مجلس الأمن وسلطته في المحك كما لم يحدث من قبل. فعند نهاية القرن وفي مواجهة المشاكل القديمة الطويلة الأمد والمشاكل الجديدة المتعددة التي ما برحت تظهر، كيف يمكن لمجلس الأمن أن يمثل على النحو الأفضل إرادة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأن ينهض بمسؤولياته المكرسة في الميثاق بأقصى درجة من الجدية والفعالية. وأن يشارك في إقامة نظام دولي جديد عادل ومعقول؟ هذه القضية المحفزة للتفكير كانت موضوع مناقشة حامية، ويود وفد الصين أن يدلي بالملاحظات التالية في هذا الصدد.

أولا، فيما يتعلق بـ "التدخل الإنساني"، أقول إن انتهاء الحرب الباردة لم يجلب السلم إلى العالم كما كان متوقعا. فالصراعات والنزاعات التي تنطلق شرارتها من الفقر والمشاكل الإقليمية والدينية والعرقية لا تزال تطل برأسها الواحدة بعد الأخرى. وتدخل القوى الخارجية بكافة صوره زاد من تعقد الصراعات وتدهورها. والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وطئت بالأقدام في الصراعات والحروب، ولم يعد من الممكن أن نضمن حتى أبسط الحقوق الأساسية في البقاء والتنمية. فالمدنيون الأبرياء يقصفون بالقنابل أو يقتلون أو يشردون، وعشرات الألوف من اللاجئين يفقدون ديارهم وأحبابهم.

والأمة الصينية لديها تقليد عريق يتمثل في احترام الكرامة الإنسانية وقيمة الإنسان. ولدينا في الصين مثل قديم يقول: "لا شيء بين السماء والأرض أكثر قيمة من الكائن البشري، والخير لا يكون خيرا إذا لم يعز الحياة البشرية". ويقلقنا ويثبط همتنا أن نرى الأزمات الإنسانية منتشرة في جميع أنحاء العالم، ولا نعتقد أن لدى المجتمع الدولي ما يبرر وقوفه موقف المتفرج.

وفقا لميثاق الأمم المتحدة يعهد إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن مجلس الأمن وحده هو الذي يقرر ما إذا كان تطورا معينا في الأحداث يشكل تهديدا للسلم والأمن، وهو وحده الذي يمكنه أن يقرر كيف ومتى يمكن التدخل، ومن الذي ينبغي أن يقوم بهذا التدخل. وولاية التدخل لا تتوقف على أي بلد بعينه أو تجمع عسكري بعينه، لأنه لا يمثل إلا إرادته الخاصة، ولا يمكن أن يدعي أنه يعمل باسم المجتمع الدولي. والأمم المتحدة تمثل إرادة المجتمع الدولي. وفي إطار الأمم المتحدة فقط يمكن للبلدان الصغيرة والضعيفة أن تشعر بالأمن وأن تضمن حماية حقوقها ومصالحها، ويمكن أيضا كبح جماح الهيمنة وسياسات القوة. وحتى عندما يصبح التدخل ضروريا لأسباب إنسانية ينبغي أن تكون النتيجة النهائية لهذا التدخل التخفيف من حدة الصراعات والنزاعات وليس جعلها أكثر حدة، وكانت الحرب في كوسوفو مجرد درس واحد صعب ومكلف في هذا الصدد. فبدون تفويض من مجلس الأمن، وباسم الإنسانية رتبت منظمة عسكرية إقليمية تدخلا عسكريا واسع النطاق ضد دولة ذات سيادة، وأدى هذا التدخل إلى زيادة حدة الصراع وإلى أكبر كارثة إنسانية شهدتها أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، هذا التدخل "الإنساني" لا ينبغي ولا يمكن أن يسمح بحدوثه مرة أخرى.

ثانيا، فيما يتعلق بالجزاءات، من السهل أن تفرض الجزاءات ولكن من الصعب رفعها. وهذه مشكلة طال أمدها. ولم تتحسن الحالة كثيرا على الرغم من الجولات المتعددة من المناقشات في المجلس، وعلى الرغم من حقيقة أن الجمعية العامة اعتمدت منذ أربع سنوات قرارا بشأن هذه المسألة. لقد فرضت الجزاءات على العراق منذ أكثر من تسع سنوات، وتسببت في كوارث إنسانية ومعاناة لا توصف عشرات الآلاف من المدنيين وبصفة خاصة النساء والأطفال. ومنذ فترة قصيرة أصدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة تقريرا مفصلا بشأن الظروف الصحية لأطفال العراق التي تتدهور بسرعة والنتائج المحتملة الخطيرة المترتبة على هذه الجزاءات.

إن الحقائق والأرقام الواردة في التقرير تصدم المشاعر. فكيف يمكن لأحد أن يبقى غير مكترث إزاء هذه المأساة الإنسانية ثم يسمح لنفسه بأن يتحدث عن الإنسانية أو التدخل الإنساني؟ ونحن الصينيون كثيرا ما نقول إن الأوان لا يفوت أبدا لإصلاح حظيرة الغنم حتى بعد أن تكون الأغنام قد ضاعت. وإذا لم يكن بالإمكان تفادي الأخطاء تماما في المقام الأول، فينبغي أن تكون لدينا على الأقل الشجاعة والمقدرة لتصحيح هذه الأخطاء. لذا ينبغي لمجلس الأمن أن يقوم فورا برفع الجزاءات المفروضة على العراق أو تعليقها. والأهم من ذلك أنه ينبغي لنا أن نتعلم الدرس هنا وأن نتوخى بالغ الحذر عندما نقرر فرض جزاءات في المستقبل. والأكثر من هذا أنه ينبغي لنا أن نحدد بوضوح هدف الجزاءات ونطاقها وإطارها الزمني.

ثالثا، فيما يتصل بأفريقيا، استجاب المجتمع الدولي بحماس لتقرير الأمين العام (S/1998/318) الذي قُدم في نيسان/أبريل ١٩٩٨ بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. كما وجهت دعوات إلى مجلس الأمن من أجل إيلاء المزيد من الاهتمام وتخصيص المزيد من المدخلات للقضايا الأفريقية. وخلال العام الماضي شهدنا بعض التطورات الإيجابية في القارة الأفريقية، ولكن الطريق المؤدي إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية ما زال طويلا وشاقا. ويعود ذلك ليس فقط إلى عوامل داخلية تضرب جذورها في مناطق الصراعات، بل أيضا إلى عوامل خارجية مثل الإرادة السياسية للمجتمع الدولي والموارد المالية التي لديه استعداد للالتزام بها. ونحن نؤمن دوما بأن السلام والتنمية في كل أنحاء العالم مترابطان. وميثاق الأمم المتحدة قابل للتطبيق في كل مناطق العالم. ولا بد من تمكين الشعوب الأفريقية من التمتع بالسلام والتنمية اللذين تتمتع بهما شعوب المناطق الأخرى. ولكي يحدث هذا، يجب أن يواجه مجلس الأمن إلى القارة الأفريقية نفس القدر من الجهد الذي يوليه للمناطق الأخرى، إن لم يكن أكثر منه.

لقد أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في أفريقيا قبل فترة ليست ببعيدة. وخلال المناقشات، طرح الأمين العام ودول أعضاء شتى عددا من الاقتراحات العملية. ونحن نرحب بها، آملين أن تواصل مختلف الأطراف تقديم التعاون والدعم بحيث يمكن

للمجلس أن ينفذ الوعود التي تعهد بها لأفريقيا. إن ثقة البلدان الأفريقية في مجلس الأمن واطمئنانها له لم يبقيا دون مساس إلا إذا غيَّر المجلس ممارسته القائمة على كثرة الكلام وقلة الأفعال، وتوقف عن استخدام أسلوب الكيل بمكيالين.

رابعا، فيما يتعلق بتحسين الشفافية والكفاءة في عمل المجلس، نقول إن أعضاء المجلس يمثلون العضوية الكاملة للأمم المتحدة. ويضطلع المجلس بمسؤولية العمل حسب إرادة جميع الدول الأعضاء، كما أنه ملزم بأن يتيح للدول الأعضاء الفرصة الكاملة والميسَّرة للحصول على المعلومات المتعلقة بعمله. ونؤيد زيادة الاتصالات بين المجلس والدول غير الأعضاء في المجلس، وكذلك زيادة الشفافية في عمل المجلس. وينبغي توسيع نطاق الممارسة المتمثلة في قيام رؤساء المجلس مؤخرا بتقديم إحاطات إعلامية للدول غير الأعضاء في المجلس في أعقاب مشاوراته غير الرسمية بحيث تشمل أنشطة المجلس الأخرى.

وعلاوة على ذلك، تؤيد الصين الاستمرار في تعديل وتحسين أساليب عمل المجلس حتى يكون أكثر كفاءة في عمله وأفضل أداء لواجباته. وفي الآونة الأخيرة وفيما يتعلق بقضية تيمور الشرقية، حققت البعثة التي أوفدها المجلس إلى إندونيسيا النتائج المتوقعة. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يواصل تجربة تدابير تعزيز السلام التي يعتبرها فعالة.

ومع بزوغ فجر القرن الجديد والألفية الجديدة، يواجه المجلس تحديات جديدة وفرصا جديدة. وهو يحتاج إلى الدعم من أعضائه بالإضافة إلى الدعم من كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فبهذا الدعم وحده يستطيع المجلس أن يضطلع بفعالية بالمهام السامية التي أناطه بها الميثاق، كما أن ضمان سلطة المجلس يخدم مصالح جميع الدول الأعضاء. لذلك، نأمل في أن تواصل شتى الأطراف بذل الجهود في هذا الاتجاه.

السيد مارتينوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): لقد درس وفد جمهورية بيلاروس بعناية تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. ويعرب وفد بلادي عن امتنانه لرئيس مجلس الأمن، السفير سيرجي لافروف، لتقديمه التقرير اليوم.

ونرى أن هذا البند من بنود جدول الأعمال ينبغي أن يتيح لنا أولا فرصة لإضافة المزيد من الشفافية لعمل أحد الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة؛ وهو الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، وفرصة لإجراء مناقشة مفتوحة يشارك فيها كل الدول الأعضاء.

وتلاحظ جمهورية بيلاروس بارتياح أن الديناميات الإيجابية التي اتسم بها تقرير العام الماضي موجودة في وثيقة هذا العام. فأولا، يبين التقرير مضمون المشاورات غير الرسمية، ويُقدم معلومات عن الإحاطات الإعلامية التي يتيحها المجلس بشأن البنود الرئيسية المدرجة في جدول أعماله. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى الأجزاء المتعلقة بالمعلومات الأساسية التي تعطي صورة عامة عن ديناميات عملية اتخاذ القرارات في المجلس فيما يتصل بصون السلم والأمن الدوليين.

وترحب بيلاروس بتطور ممارسة الملخصات الشهرية التي يقدمها رؤساء مجلس الأمن عقب انتهاء فترات ولاياتهم. ونعتقد أنه يمكن من خلال هذه الممارسة إيجاد سبل جديدة للنهوض بالمستوى التحليلي للمعلومات المتعلقة بعمل المجلس، ولتقديم تقييم متوازن لنتائج ذلك العمل إلى الدول غير الأعضاء في المجلس.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بواسون (موناكو).

ومن الخطوات الهامة للغاية لجعل المجلس أكثر تكيفا مع التحديات التي يواجهها اليوم، القرار الخاص بإدخال تقارير لجان الجزاءات في تقرير المجلس، وهي تقارير لم تكن فرصة الحصول عليها متاحة لأغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأي صورة من الصور حتى الآونة الأخيرة جدا. ومن الواضح أن هذا الوضع لم يكن مقبولا.

وفي رأينا أنه لا بد من توطيد كل هذه التغييرات الإيجابية في ممارسات عمل المجلس، ومواصلة تطويرها في كل عام.

وترى بيلاروس أن عملية زيادة الشفافية والوضوح في الجزء المضموني من التقرير وفي أساليب عمل المجلس تُمثل اتجاها بالغ الأهمية. وعلى الرغم من إقرار عدد من التجديدات، فإننا نأسف بشدة لأن معظم المشاورات غير الرسمية للمجلس لا تزال مغلقة أمام أغلبية أعضاء الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فمن سوء الطالع، أن أعضاء المجلس لم يوجهوا بعد اهتماما ملحوظا للجزء التحليلي من التقرير. ومن الواضح للجميع أن مجرد تسجيل القرارات المعتمدة من قبل المجلس وتقديم تقييم محايد بصورة مطلقة لنتائج أنشطته الشهرية، لا يمكن أن ينشئ أساسا يعتمد عليه لإجراء حوار موسع بين المجلس وغير الأعضاء في المجلس. ونحن مقتنعون بأن هذه المناقشة ينبغي أن تكون ذات جانبين، وقائمة على تقييم شامل لكفاية وفعالية مختلف القرارات التي يتخذها المجلس.

ولا يمكن أن ننظر في تقرير مجلس الأمن دون أن نأخذ في الاعتبار أيضا السياق العام لدور ومكانة هذا الجهاز في عالم اليوم وفي إطار منظومة الأمم المتحدة. وبيلاروس، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة وبوصفها من المشاركين في إعداد ميثاق الأمم المتحدة، أيدت بقوة وعلى نحو دائم المبدأ الذي يقضي بأن يضطلع المجلس بالدور الأول في صنع القرار بشأن الموضوعات المتعلقة بصيانة السلم والأمن الدوليين. وهذا الحكم من أحكام الميثاق يجب أن يراعى من قِبل جميع الدول الأعضاء بغض النظر عن ظروفها أو مركزها السياسي. والحالات الأخيرة التي تُرك فيها مجلس الأمن خارج عمليات صنع القرار كانت لها آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين، وأثارت قلقا عميقا لدى جمهورية بيلاروس. فأوضحنا بجلاء في جلسة مجلس الأمن المعقودة في ٢٤ آذار/مارس أن هذا النهج غير مقبول.

وبالنظر إلى المناخ السائد حاليا في العالم، يتحتم كذلك على المجلس أيضا أن يأخذ بنهج وقائي وأكثر تطلعا نحو المستقبل. وعمل المجلس حتى الآن لا يستجيب بأي حال من الأحوال استجابة كاملة لهذه الحاجة.

وقد أوضحت الأحداث الأخيرة تمام الوضوح أن هناك حاجة ماسة إلى إصلاح هذه الهيئة التي تمثّل أهم هيئة في منظمتنا، وإلى تكييفها مع الواقع العالمي الجديد. إن إصلاح مجلس الأمن، في نظرنا، يشكّل حتمية مطلقة لعملنا. فعليه يعتمد بقاء محفلنا الفريد في المستقبل وليس بقاء المجلس فحسب ولكن بقاء الأمم المتحدة برمتها، وفعالية آلية الأمن الجماعي العالمية بأسرها والدبلوماسية المتعددة الأطراف. ونعتقد أن إتاحة الحد الأقصى من الشفافية، وتمثيل الدول الأعضاء في المنظمة تمثيلا جغرافيا ملائما، جانبان أساسيان في المناقشة المتعلقة بكيفية إصلاح المجلس، والجارية حاليا في إطار فريق العمل المفتوح باب العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة.

ولا تفترض بيلاروس أن جميع هذه المسائل يمكن حلها فورا. ومع ذلك فإننا مقتنعون بأن النظر في جميع الجوانب المتعلقة بتحسين عمل المجلس ينبغي أن يعطى زخما جديدا.

وبيلاروس مستعدة للمشاركة بفعالية في هذه العملية. وقد قررت حكومة بلدي أن تتقدم بترشيحها لشغل مقعد غير دائم في المجلس في الانتخابات التي ستجرى في عام ٢٠٠١. وفي هذا دلالة واضحة على الأولوية المطلقة التي توليها بيلاروس للمسائل المتصلة بمستقبل مجلس الأمن ولجميع الأعمال المتعلقة بإيجاد السبل والوسائل اللازمة لجعل المجلس أكثر فعالية في القرن الجديد.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): كان مجلس الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير أكثر أجهزة منظمتنا انشغالا بالعمل. فقد عمل كجهاز تنفيذي، وظل في نفس الوقت يدرس ويناقش بعض الموضوعات بوصفه هيئة تداولية. واتخذ العديد من القرارات الهامة، ومن الواضح أنه سيظل لبعض الوقت يمثّل الجهاز المسؤول في منظمتنا عن صيانة السلم والأمن الدوليين.

وقد ظل وفدي محتفظا بعلاقات مفيدة وتعاونية مع جميع أعضاء المجلس، الدائمين منهم وغير الدائمين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكل واحد منهم عن ارتياح جمهورية مقدونيا للتعاون الذي قُدم لوفدي.

ونعرب عن تقديرنا للبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، ممثل الاتحاد الروسي. فقد كان بيانا مفيدا ومدروسا، ولذا كان معينا لأعضاء الجمعية العامة.

وقد انشغل المجلس في عمله، في جملة ما انشغل به، بموضوعين، لكل منهما أهمية قصوى للسلم والأمن والتنمية في منطقتنا وفي بلدي، جمهورية مقدونيا.

وجمهورية مقدونيا، كما هو معلوم جيدا، كانت قد استضافت أول بعثة وقائية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، والبعثة الوحيدة من هذا النوع حتى الآن: وهي

بعثة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، التي أنشئت في أواخر عام ١٩٩٢، وأنهت عملها في شباط/فبراير من هذه السنة. وقد قام مجلس الأمن، آخذا في الاعتبار الحالة السائدة في المنطقة، بتمديد ولاية البعثة عدة مرات. ونالت البعثة الثناء باعتبارها نجاحا هاما للأمم المتحدة ولجمهورية مقدونيا. ومع ذلك، فإن الطلب الأخير الذي تقدم به الأمين العام وحكومتي في شباط/فبراير من هذا العام بتمديدها مرة أخرى لم تتم الموافقة عليه. فعلى الرغم من وجود المادة الرابعة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة، التي تطلب إلى المجلس أن يعمل نائبا عن الدول الأعضاء، فإن عضوا دائما واحدا من أعضاء المجلس صوت معارضا مشروع القرار الذي اقترحه العديد من أعضاء المجلس.

وجاء تقاعس المجلس عن العمل في أسوأ الأوقات، أي قبيل بداية الحرب في كوسوفو، تلك الحرب التي كان الجميع يعلمون أنها مقبلة. ولم يوفق الأمين العام وأعضاء المجلس في جهودهم الرامية إلى عكس اتجاه القرار السلبي، أو حالة العجز عن اتخاذ قرار، فيما يتعلق ببعثة الانتشار الوقائي، وهكذا انتهت هذه القصة من قصص نجاح الأمم المتحدة نهاية مؤسفة.

وكانت لحظة مخيبة للآمال في أعمال المجلس. وكان لها أثر سلبي على الحالة في المنطقة. وآمل أن يتجنب مجلس الأمن في المستقبل مثل هذا العمل أو عدم القدرة على العمل.

وسرعان ما أعقب هذا التقاعس أن وجد المجلس أمامه أزمة كوسوفو والحرب ومشكلة اللاجئين. وخطر اتساع الحرب وما إلى ذلك. ومما يؤسف له، أن مواقف الدول الدائمة العضوية في المجلس اختلفت، ولم يتمكن المجلس من التصرف لا لمنع الصراع وهو موشك على الوقوع ولا لتسويته بعد اندلاعه. ولذلك، وبسبب ضخامة أزمة كوسوفو، جرى التصدي للحالة على النحو الملائم، من جانب عناصر أخرى خارج المجلس. وفيما بعد تدخل المجلس واعتمد القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ويتسم التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي أنشئت بموجبه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أهمية قصوى بالنسبة للسلم والأمن والتنمية في البلقان، وجنوب شرق أوروبا وأوروبا بأسرها، بل وأضيف والعالم كله. وتدخل مجلس الأمن في الصراع القائم في كوسوفو، أو عدم تدخله، أو تدخله جزئيا، فتح الباب لمناقشات واسعة النطاق بشأن أهمية مبادئ الميثاق ومقاصده، ولا سيما مبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وموضوع التدخل الإنساني، ودور الجمعية العامة في الأمور المتعلقة بالسلم والأمن. وما زالت هذه المناقشة جارية.

ويرى وفدي أن حقوق الإنسان يجب احترامها وحمايتها، وأن المجتمع الدولي لا يمكن أن يظل غير مبال إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وكل من يساعد في الحيلولة دون انتهاك حقوق الإنسان أو نشوب صراع مسلح يجب أن يلقى الترحيب. والأساس القانوني الذي يستند إليه أي إجراء هو ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وخاصة القانون الإنساني الدولي، وقانون اللاجئين، وقانون حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والأجهزة المناط بها الاضطلاع بالمداولات واتخاذ الإجراءات المتعلقة بمثل هذه المسائل في منظمتنا هي الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - بطبيعة الحال. وليس من الحكمة في رأينا، أن نركّز كل شيء في مجلس الأمن، مما يفسح المجال لتجاهل الجمعية العامة أو تهميشها. وينبغي إشراكهما معا، جنبا إلى جنب مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فضلا عن ضرورة إعطاء الفرصة لجميع الدول الأعضاء لعرض وجهات نظرها وتقديم المساعدة. وفي هذا الصدد، أرى أن المسائل التي طرحها ممثل كولومبيا في بيانه الذي أدلى به صباح اليوم وثيقة الصلة بالموضوع.

والمهم أن نبدأ هذه العملية. وبدلا من تقديم تقرير للجمعية العامة مرة كل عام، يمكن لمجلس الأمن أن يقدم تقريرا عن أعماله كل ثلاثة أشهر. فلسنا في حاجة إلى الانتظار سنة كاملة قبل أن نسمع عن أعمال مجلس الأمن. ويمكن للأمين العام أن ينهض بهذه العملية بتقديم تقرير للجمعية العامة كل ثلاثة أشهر عن أعمال المنظمة والاستفادة من تلك المناسبات في تقديم اقتراحات بإجراءات تتخذها منظمتنا. فإذا ما أخذ بهذه الاقتراحات، أو باقتراحات مماثلة قدمت لمجلس الأمن وللأمين العام، فقد يؤدي ذلك إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة. وهذا سيكون مفيدا لمقاصد منظمتنا ودولها الأعضاء.

ويعرف الأعضاء أن مجلس الأمن وعمله في الحاضر ودوره في المستقبل موضوع خضع لمناقشات متعددة،

رسمية وغير رسمية، لا تزال جارية منذ عدة سنوات. وسوف تستمر هذه المناقشات. وأهم شيء هو الامتثال لأحكام الميثاق ولا سيما للمادتين ٢٤ و ٢٧. فإذا امتثل أعضاء المجلس لهاتين المادتين، فإن جميع المسائل الأخرى - مثل زيادة عدد أعضاء المجلس وإضفاء الشفافية والطابع الديمقراطي على أعماله - ستكتسب أبعادا جديدة. وبالتوازي مع هذا من الأساسي أن تبدأ الجمعية العامة عملها وفقا للمادتين ١٠ و ١١ من الميثاق، اللتين يخولانها النظر في أي مسألة وأي موضوع، بما في ذلك صيانة السلم والأمن الدوليين، وتقديم توصيات إلى الدول الأعضاء ومجلس الأمن. ولكي تبدأ الجمعية في أداء مهامها بموجب الميثاق، فعليها أن تبدأ العمل طوال العام، وليس لشهر أو شهرين فحسب.

وفي العام القادم ستوفر قمة الألفية والجمعية الألفية للأمم المتحدة المناسبة الملائمة لكي تتجاوز منظمتنا أخيرا مرحلة المواجهة وتنتقل إلى مرحلة التعاون والتكامل والمساواة، وتُوقف القوى الرجعية، وتعزز قوى التعاون القائم على الاحترام المتبادل. وساعتها فقط ستكون منظمتنا هي منظمة المساواة في الحقوق بين الأمم، كبيرها وصغيرها، وستكون مركزا حقيقيا لتنسيق أعمال الأمم سعيا لتحقيق أهدافنا المشتركة، على نحو ما يتطلبه الميثاق.

السيد أبو الحسن (الكويت) (تكلم بالعربية): أود في بداية كلمتي أن أتقدم بالشكر إلى رئيس مجلس الأمن، المندوب الدائم للاتحاد الروسي، على تقديمه الموجز لتقرير مجلس الأمن السنوي. كما أود في نفس الوقت أن أشيد بالكفاءة التي يدير بها أعمال المجلس، والتي تنم عن إدراك عميق وحس سليم بالمسؤولية والمهام المناطة بذلك المجلس.

لقد أطلع وفد بلادي على محتويات التقرير السنوي الذي يقوم مجلس الأمن بتقديمه إلى الجمعية العامة وفقا للمادة ١٥ من الميثاق، والذي يؤكد العلاقة الوثيقة القائمة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وأهمية التواصل بين هذين الجهازين، خاصة في سبيل ومجال الحفاظ على أمن وسلامة البشرية. كما يرى وفد بلادي أن هذا التقرير أصبح إحدى حلقات الوصل بينهما، إذ تعبِّر من خلاله الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن تطلعاتها وآرائها فيما يتعلق بعمل المجلس، كونه أحد أهم الأجهزة التي تشكل العمود الفقري لهذه المنظمة.

وفي هذا السياق يود وفد بلادي أن يؤكد إيمان الكويت المطلق بأهمية مجلس الأمن كجهاز يعبر عن موقف المجتمع الدولي حيال قضايا مصيرية هامة. ولعل أبرزها بالنسبة لنا نحن في الكويت وقفته، وبدعم دولي، في دحر العدوان العراقي على الكويت عام ١٩٩٠. وما زال المجلس مستمرا في دوره في الحفاظ على أمن واستقرار الكويت بشكل خاص، ومنطقة الخليج العربي بشكل عام.

عند استعراضنا تقرير مجلس الأمن، نجد أنفسنا أمام موضوعين ترى الكويت أهمية التطرق لهما من واقع متابعتها الدقيقة واليومية لأعمال المجلس. وهما:

أولا، تابع وفد بلادي، وفي السنوات الماضية، كلمات الدول الأعضاء حول هذا التقرير، وتركيزها على أداء المجلس، وضرورة إصلاح هيكليته، وكذلك ضرورة تطوير آلية إعداد هذا التقرير بشكل يبين الجانب التحليلي لإنجازات المجلس ومداولاته بشأن القضايا الدولية الهامة. وستكون أمام وفد بلادي فرصة للتعبير بشكل أكبر عن موقفه من عملية إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته، تعبيرا مفصلا في إطار المناقشات التي ستجري تحت البند ٣٨ والمعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية المجلس وزيادة أعضائه والمسائل ذات الصلة".

إلا أن وفد بلادي يود الآن أن يتطرق إلى محتويات تقرير المجلس الذي نناقشه اليوم. إننا نلاحظ وبكل تقدير الجهود المبذولة في سبيل إدخال التطوير الإيجابي وزيادة الجانب التحليلي في التقرير والمتمثل في استمرار إضافة التقييمات الشخصية التي يجريها رؤساء مجلس الأمن عن كل فترة ترأسوا فيها المجلس خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وذلك تنفيذا لقرار الجمعية العامة ١٩٣/٥١. وعلينا تشجيع أعضاء المجلس على مواصلة هذا النهج. كما نضم صوتنا إلى بقية الدول الأعضاء في التأكيد على أن زيادة الجانب التحليلي في التقرير أمر هام ومرغوب فيه من قِبَل الجميع.

ثانيا، الجانب الجوهري الخاص بمداولات المجلس وجهوده في متابعة القضايا المتعلقة بالحالة بين الكويت والعراق. ويود وفد بلادي في هذا الصدد أن يعبر عن تقدير الكويت لموافقة المجلس في بداية هذا الشهر على توصية الأمين العام بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت العاملة على الحدود الكويتية العراقية، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٦٨٩ (١٩٩١).

كما أن وفد بلادي يود أن يشير إلى إحدى المواضيع التي وردت في سياق عرض تقرير المجلس للوثائق المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت. وأشير هنا تحديدا إلى مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/1999/100) والتي أنشئت بموجبها فرق التقييم الثلاث التي أنيط بها تقييم التزامات العراق بقضايا رئيسية ثلاث، وهي: نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، والحالة الإنسانية في العراق، وقضيتا الأسرى الكويتيين وإعادة الممتلكات الكويتية. وقد أطلع المجلس بهذا الشأن على تقرير وتوصيات رئيس الأفرقة الثلاثة، حيث ما زال المجلس ومنذ شهر آذار/مارس الماضي منشغلا بمشاورات دقيقة ومكثفة للتوصل إلى قرار حيال التعامل مع توصيات تلك الأفرقة. والكويت من جانبها تولي أهمية بالغة لكل تلك القضايا.

وإننا في هذا الإطار، نعبر عن تأييدنا لأعضاء المجلس، وبصفة خاصة الدول الخمس الدائمة العضوية، في جهودهم للوصول إلى اتفاق حول هذه التوصيات. كما يهمنا في الكويت، أن نشدد على أهمية وحدة أعضاء المجلس في التعامل مع هذا الموضوع، وإصدار قرار يجسد تلك الوحدة، الأمر الذي سيضمن التنفيذ الكامل من قبل العراق لهذا القرار، والذي سيعزز أيضا فاعلية وشرعية قرارات المجلس السابقة بهذا الشأن.

وإدراكا من وفد بلادي لدقة وحساسية المواضيع التي يناقشها أعضاء مجلس الأمن في إطار الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، فإننا نتفهم أن ذلك يدفع أعضاء المجلس في أغلب الأحيان لمناقشة هذه القضايا ضمن آلية جلسة المشاورات المغلقة والتي تستطيع الدول الأعضاء التعبير عن مواقفها بشأن القضايا المطروحة بحرية أكبر لكن بدون إغفال أهمية التشاور القريب مع الدول المعنية بالقضية. كما أننا نتفهم تماما مسببات ودواعي هذا الأسلوب. وفي الوقت نفسه نشجع المجلس على زيادة الجلسات العلنية المفتوحة والتي انتهجها المجلس مؤخرا حيث تخصص لمناقشة قضايا دولية ذات أهمية بالغة. وعلى سبيل المثال، تلك الجلسات التي عقدت لمناقشة أسباب النزاعات في أفريقيا، وكذلك موضوع حماية المدنيين خلال فترة النزاعات، ثم الجلسة العلنية التي عقدها المجلس يوم أمس بشأن مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين. ويعتقد وفد بلادي أن هذه الجلسات هي ممارسة حميدة نشجع أعضاء المجلس على مواصلتها في المستقبل. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكافة الدول الأعضاء في المجلس على تعاونها ومحاولاتها تطبيق مبدأ الشفافية وتقديم المعلومات إلى الدول غير الأعضاء في المجلس، ونحثها على مواصلة هذا النهج الضروري.

في ختام كلمتي، يتمنى وفد بلادي أن يتلقى أعضاء مجلس الأمن آراء الدول وانتقاداتهم حول آلية عمل المجلس بصدر رحب وتفهم كامل، خاصة وأن هذه الآراء تصب في المصلحة الجماعية، ورغبة الدول في تطوير عمل المجلس الذي نؤمن بأنه صمام الأمان لاستقرار هذا العالم. كما أننا، وبصفتنا دولة غير عضو في المجلس، نطالب بتقديم الدعم الكافي للدول الأعضاء في المجلس ومساعدتها على التوصل إلى حلول وإجراءات تضمن الهدف الرئيسي من وراء خلق منظمتنا هذه، ألا وهو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. وينبغي أن نتذكر دوما أن المراقب والمتفرج على ساحة الأحداث غير اللاعب الرئيسي فيها. فالمسؤولية الملقاة على عاتق الأخير أصعب وأكبر بدون شك.

السيد سادوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن السيد أوسكاراس جوسيس، ممثل ليتوانيا الدائم لدى الأمم المتحدة.

وإذ نوشك على توديع أكثر القرون اضطرابا في تاريخ البشرية، نجد في استذكار التدابير التي اتخذها مجلس الأمن أو التدابير التي تفادى اتخاذها، تجسيدا للتاريخ الحديث. وتقرير مجلس الأمن (A/54/2) يدلل على أن الحرب الباردة لم يأفُل نجمها بل تفجرت وانطلقت منها صراعات أصغر وانتشرت في كل أرجاء الكوكب. فعدد الأرواح التي ازهقت وحطمتها الصراعات المحلية لا يتناقص. بل إن التحكم في الصراعات أصبح أصعب من التحكم في خطر اندلاع حرب عالمية. وأسباب هذه الحالة معروفة على نطاق واسع: فطبيعة الأزمات تغيرت؛ ومعظم الصراعات اليوم تنشب داخل الدول وليس فيما بينها.

كما أن مبدأي سيادة الدول وعدم التدخل، فضلا عن التجزئة غير المتساوية لمصالح الدول ذات القدرة على وقف تلك الصراعات، كل ذلك قد بدأ يصبح عاملا لصالح

الحرب ضد السلام. ونظرة عابرة على أي خريطة تظهر الصراعات في العالم تعطينا صورة قاتمة، وتضمن لمجلس الأمن أن يظل مشغولا كما لم ينشغل في أي وقت مضى.

وعلى سبيل المثال، الحالة في أنغولا مفزعة. وقد أصبح جزء كبير من البلد غير صالح للسكنى. ولم يتطلب فعل ذلك أسلحة دمار شامل. فقد كان يكفي مجرد الجهل بالحقيقة الواضحة المتمثلة في أن أحدا لن ينتصر، إضافة إلى تدفق الأسلحة المنفلت ونظام جزاءات دولي غير فعال. ونتيجة لذلك، تسبب تفشي المجاعة والأمراض في قتل الآلاف وتهديد الملايين.

إلا أن الظلال الكئيبة التي يلقيها الصراع على منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا قد تخللها بصيص من الأمل بعد التوصل إلى اتفاقات لوساكا. ومع ذلك فقد كشف الوعي بأسباب الفوضى الهائلة في قلب أفريقيا وضرورة إحلال السلم في المنطقة عن حجم الجهود الجبارة التي يجب بذلها في تلك المنطقة. وسيمثل ذلك أكبر تحد لمجلس الأمن في السنوات المقبلة.

والصورة ليست مشرقة في أفغانستان. فليس هناك اتفاق بين الأطراف الدوليين الرئيسيين بشأن كيفية الحيلولة دون تدمير ما تبقى من البلد، ناهيك عن تحقيق السلام بين الجانبين المتحاربين أنفسهما.

وقد كسبت كشمير سمعة أنها ستكون آخر بؤرة ملتهبة على الأرض. وامتلاك كل من الهند وباكستان لقدرات نووية يهدد بأكثر من مجرد الدمار المتبادل. وما كان من شأنه أن يصبح موضوع مفاوضات متحضرة اتضح أنه، بدلا من ذلك، جولة جديدة من الانتشار النووي - وهو الآفة التي كنا نظن مؤخرا أننا قد أوشكنا على القضاء عليها.

وأدت الفوضى في الصومال إلى حالة انعدمت فيها الدولة تقريبا. وبعد فشل محاولة إنفاذ السلم، لم يتقدم لا مجلس الأمن ولا أي شخص آخر بحل لمشكلة القرن الأفريقي.

وكانت تيمور هي الضربة الأخيرة. ومن الواضح الآن أن تأخر التدخل الدولي هو السبب جزئيا في الخسائر الفادحة في الأرواح.

ويمكن للمرء أن يسترسل في سرد أمثلة من هذا القبيل. بيد أنه، بالرغم من هذا الوصف المثير للتشاؤم، كانت هناك بعض العلامات الإيجابية في مجال صنع السلم الدولي. فيبدو أن إريتريا وإثيوبيا قد أدركتا مدى حمق حربهما، التي كلفت الكثير ولم تحل شيئا؛ وهما الآن تشرعان في أساليب مقبولة لتسوية الخلافات. كذلك فإن جمهورية أفريقيا الوسطى والصحراء الغربية تسيران الآن على درب متعرج ولكنه ثابت نحو إرساء السلم. وعملية السلام في الشرق الأوسط، رغم صعوبتها وبطئها، لا تزال تمضي قدما.

وبالنسبة لنا، فإن أبرز مثال على تسوية الصراعات هو كوسوفو. وارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في القارة القديمة، بعد كل ما كفى من الخزي في سربرنيتسا، كان أمرا غير مفهوم. فبعد مرور خمس سنوات فقط وقعت هذه الجريمة مرة أخرى، رغم حماسة الشعارات التي تتغنى بأوروبا الموحدة التي يعمها السلام. وعدد من ذبحوا الذي بلغ خمسة أرقام في شهرين كان عَرَضا من أعراض عيوب النظام الأمني الدولي الحالي. وأزمة كوسوفو وحلها، أو بالأحرى محاولة حلها، أثارا مناقشات جوهرية حول دور الأمم المتحدة وقدراتها، وعلى وجه الخصوص، دور وقدرات مجلس الأمن.

والادعاءات بعدم وجود ولاية واضحة من مجلس الأمن للعمل العسكري في كوسوفو، التي تشكل جزءا من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ذات السيادة، قد تكون صحيحة: بل قد تكون واقعا يجب التعامل معه. وحين بدأت الأدلة على جرائم القتل الوحشية المرتكبة ضد الناس العزل تتسرب خارج الحدود الدولية، أصبحت المعضلة التي بدأت تواجه المجتمع الدولي معضلة أخلاقية: أي الاختيار بين قدسية حياة البشر والمعايير الدولية الصارمة. وما كان هناك داع لأن يواجه أي شخص بهذه المعضلة في المقام الأول: ولكن بمجرد حدوثها أصبحت الحجة الداعمة للخيار الذي رجح لاحقا باتخاذ إجراء تتمثل فيما يلي: أن تحسين النظام الدولي، مهما كانت درجة إلحاحه، يمكن أن ينتظر، في حين أن الأرواح المهددة بالخطر لا يمكن أن تنتظر. ولم يكن هناك داع لأن يكلف الدرس المستفاد من كوسوفو كل هذا العدد من أرواح الأبرياء.

وتعلمنا في الوقت نفسه درسا مماثلا في سيراليون. فقد قرر شعبها، الذي دمرته حرب أهلية متناهية الوحشية، أن إنقاذ الأرواح البشرية الثمينة ينبغي أن

يسود حتى لو كان المقابل إمكانية إفلات مقترف أبشع الفظائع من العقاب. ولكن، لولا الغياب شبه الكامل للدعم الدولي الكفء، لما كنا لنقرأ اليوم في الصحف عن الاعتراف الحزين الذي لا ينسى والذي صرح به العديد من السيراليونيين بأنهم، لإنقاذ الأرواح، على استعداد لنسيان، وليس غفران، الكوابيس التي عاشوها.

إن الصراعات التي تبدأ داخل بلد ما تهدد البلدان والمناطق المجاورة. وبالتالي فإن الاهتمام بالصراعات، داخلية كانت أم خارجية، أمر مشروع تماما. وهناك مبدأ عالمي يقول بعدم التدخل وسيادة الدول. ولكن هناك مبادئ عالمية أخرى تقوم عليها العلاقات الدولية، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان. ومبدأ عدم التدخل مبدأ عالمي ولكنه ليس مطلقا. وإساءة استغلال هذا المبدأ في البلدان التي تشهد توترات داخلية تشبه المرض الذي، إن لم يعالج، قد يتطور إلى تهديد يحمل العدوى إلى الآخرين.

ومبدأ عدم التدخل في شؤون دولة ما يفقد دوره المتمثل في الحماية لأسباب أخرى أيضا. فالعلاقات الدولية أخذت تستند على نحو مطرد إلى شيء آخر، شيء أكثر إنسانية وأكثر عقلانية وأكثر تقدما من قدسية مبدأ سيادة الدول. والذي لا يقل أهمية عن ذلك هو سيادة الإنسان على الدولة. وأمثلة كوسوفو وتيمور الشرقية وسيراليون هي أفضل دليل على هذا الواقع. فالدول لا تمتلك الأفراد، سواء كانوا مواطنيها أم لا. كما أن الدول لا يمكنها أن تفعل ما تشاء بالأفراد الموجودين داخل ولاياتها. وثمة نغمات جديدة في العلاقات الدولية تنحو إلى تبرير التدخل من الخارج لوقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. والاعتراف بأن انتهاكات حقوق الإنسان هي في أغلب الأحيان السبب الرئيسي في نشوب صراعات ذات ردود فعل تسلسلية، يعزز هذا المبدأ.

أما مبدأ التدخل الإنساني الذي بدأ يتطور حديثا فهو الآن حقيقة واقعة: وقد يحدث بالفعل على أرض الواقع، ويرجح أن يتكرر. وقد جاء المفهوم متأخرا عن واقع الأحداث، وأثار الجدل، وهو ما كان من الممكن تجنبه لو كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد توصلت إلى توافق في الآراء قبل ذلك. وإذا كان التدخل الإنساني - ومن يدري أية أنواع أخرى من التدخل ستحدث بعد وتأخذنا على حين غرة؟ - يطلق العنان لتفكير عميق في مبادئ عدم التدخل والسيادة، فهناك حاجة جلية لإنشاء قواعد تضفي المشروعية على هذه الأنواع من التدخل، فضلا عن آليات لإنفاذ تلك القواعد.

ومن المحتمل أن يزول معنى حدود الدول والسيادة تدريجيا في القرن المقبل. فقد حدث ذلك بالفعل في الاقتصاد، مع نشأة الشركات المتعددة الجنسيات. وهو آيل إلى الحدوث أيضا في السياسة الدولية، مما سيفتح الحياة داخل الدول أمام الفحص الخارجي. ويعني ذلك تعاظم دور المؤسسات الحكومية الدولية الإقليمية والعالمية، بما فيها الأمم المتحدة.

ومجلس الأمن، المجهز فعلا بسلطات قانونية قوية، يرجح أن يصبح في صميم أهم القرارات. ومن الضروري أن يفهم المجلس هذا الاتجاه ويتبناه ويستغله. وحتى يتسنى لمجلس الأمن أن يتكيف مع فلسفة جديدة في العلاقات الدولية، يتعين تحويل المجلس نفسه. بل أن المناقشات بشأن إصلاح المجلس طغت على المناقشة المتصاعدة بشأن سيادة الدول في مواجهة المبادئ الأساسية الأخرى للعلاقات بين الدول. والآن وقد أصبح لدينا أساس متطور حديثا للسياسة الدولية، يصبح إصلاح مجلس الأمن أمرا عاجلا بصفة خاصة.

إن المجلس أصغر من أن يعبر عن تنوع الدول. ومن المفارقة، مثلا، أن ثلثي جدول أعمال المجلس، يتعلق بأفريقيا، القارة ذات التمثيل الضئيل للغاية في الجهاز الذي يقرر مصيرها. إلا أن المفارقة تبدو أقل حين يتسبب عدم كفاية تمثيل أفريقيا في أن يتنصل المجلس من مسؤولياته إزاء تلك القارة. وقد كانت رواندا أبشع مثال على ذلك. وبالتالي نتفق تماما مع الدعوات التي صدرت في المناقشة العامة للجمعية العامة، خاصة عن رئيسي ناميبيا ونيجيريا، لإعطاء أفريقيا تمثيلا كافيا ومشروعا في المجلس.

إن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من شأنه أن يثري المجلس فكريا ومن حيث معرفة أولئك الأعضاء بمناطقهم، مما يوفر وسيلة أفضل لمواجهة التحديات. وكبر حجم المجلس سيعني أيضا مزيدا من الانفتاح في أعماله. فالسرية التي تحيط بالمشاورات غير الرسمية تصبح أقل وأقل إقناعا من حيث ضرورة توفر الخصوصية لعملية صنع القرار، وتتوافر المبررات أكثر فأكثر للشك في أن بعض أعضاء المجلس إما غير راغبين في الكشف عن أساليبهم لتسوية الصراعات أو أنهم -

الأمر الذي لا يقل سواء - يخفون أنهم يفتقرون إلى الحلول.

ونحن بالتالي نشيد بعقد عدد من الجلسات المفتوحة في الإثني عشر شهرا الماضية. وينبغي عقد هذا النوع من الجلسات على نحو أكثر تواترا، وينبغي التركيز فيها على صراعات محددة بدلا عن المواضيع النظرية، وينبغي أن تكون أكثر توجها نحو العمل، وأقل عقما، وأقل شبها بمناقشات الجمعية العامة. بيد أن الجلسات المفتوحة لا تعفي المجلس من واجبه المتمثل في إضفاء الطابع المؤسسي على قدر أكبر من شفافية مداولاته.

وكما كان الحال في السنوات السابقة، لا نزال غير مقتنعين بأن حق النقض يساعد المجلس على الاضطلاع بواجباته وفقا للميثاق، ناهيك عن تحقيق أهداف منع الصراعات وإدارتها. إن حق النقض غير ديمقراطي ومثير للخلاف كما كان دائما. ومن الضروري تقييد استخدامه. ولعله من الأفضل تحقيق ذلك التقييد عن طريق قرارات شاملة بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ونحن نشكر أعضاء المجلس الخمسة الذين تنتهي مدة عضويتهم على عملهم الجاد خلال هذه المدة، ونعرب عن أفضل الأمنيات للأعضاء الجدد في اضطلاعهم بمهامهم الصعبة. ونطلب إلى جميع أعضاء المجلس أيضا أن يظلوا مدركين أن سلطة المجلس الأدبية تعتمد على أدائه الشامل. ونحن على ثقة كبيرة بأن تلك السلطة ستتعاظم.

السيدة وينسلي (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): كما يعرف الأعضاء جميعا، تهتم استراليا منذ وقت طويل بهذا البند من بنود جدول الأعمال. ونعتقد أن مجلس الأمن، باعتباره جهاز الأمم المتحدة الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين، هو، من نواح عديدة، العامل الرئيسي الذي يكفل أن تظل الأمم المتحدة ذات أهمية بالنسبة للمجتمع الدولي.

إن مناقشة تقرير مجلس الأمن توفر فرصة - فرصة أخرى - أمام الدول الأعضاء للتفكر بشأن أهمية المجلس، ودوره وكيفية زيادة تعزيز كفايته وفعاليته.

وكما هو واضح تماما من التقرير، كان العام الماضي عام تحد لمجلس الأمن، بسبب الزيادة الكبيرة في عدد ونطاق عمليات حفظ السلام، وأزمتي كوسوفو وتيمور الشرقية. وهكذا أصبح من الأهمية القصوى لمجلس الأمن أن يصلح وينشّط نفسه حتى يتمكن من الاستجابة بشكل سريع وكاف للضغوط المتجددة التي يواجهها.

وأساليب العمل مجال ترى استراليا أن المجلس يحتاج إلى إصلاحه بشكل خاص.

ففي رأينا أن أساليب عمل المجلس لا تزال جامدة وحصرية أكثر مما ينبغي. وقد استرعى عدد من الدول الأعضاء الانتباه إلى حالات تتأثر فيها مصالحها تأثرا مباشرا بمسألة قيد المناقشة، ومع ذلك تستبعد من المشاورات غير الرسمية التي يجريها المجلس. وفرصتها الوحيدة للمشاركة الكاملة هي الجلسات الرسمية التي تجرى في مناخ ذي طابع رسمي شديد.

واستراليا، كشأنها دائما، عملية جدا في تفكيرها. فنحن لا ندعو إلى أن يكف المجلس عن ممارسة استخدام المشاورات غير الرسمية، أو أن تجرى جميع اجتماعات المجلس علانية. ونعترف بأن المشاورات غير الرسمية، أداة لا غنى عنها لبناء توافق الآراء ولجعل عملية وصنع القرارات فعالة في المجلس، كما هو الحال في أية عملية متعددة الأطراف. لكننا نعتقد أن المجلس اعتاد الاعتماد عليها اعتمادا مَرضيا، الأمر الذي يضر بالشفافية، وفي حالات عديدة، بالفعالية.

إن العديد من الإحاطات الإعلامية والتقارير الروتينية التي يقدمها الأمين العام يمكن، بل ينبغي، أن تحدث في اجتماعات مفتوحة للدول الأعضاء. وعندما يكون الأمر متعلقا بمسائل حساسة بشكل خاص، فإن هذه المسائل يمكن تناولها في جلسات مغلقة؛ ولكن غالبية التقارير لا تدخل ضمن هذه الفئة.

وتعتقد استراليا أيضا أن هناك ظروفا يمكن فيها أن يسهم المجلس في حل النزاعات أو في تخفيف حدة التوترات بين الدول الأعضاء باستخدام خيار الاتصال المباشر بالأطراف المتنازعة. ونحن لا نرى ما يمنع السماح لأي طرف في نزاع بالظهور أمام المجلس لعرض قضية، أو الرد على الأسئلة، أو للتعرف على آراء المجلس، بعيدا عن العامة وعن الأضواء الكاشفة التي تسلطها وسائط الإعلام. وهذه آلية يمكن أن تساعد على جعل قرارات المجلس قائمة على معلومات أوفى، كما يمكن أن

تكون شكلا مفيدا من أشكال الإنذار المبكر للأطراف المتنازعة.

إن تجربة استراليا الأخيرة باعتبارها قائدة القوة المتعددة الجنسيات في تيمور الشرقية عززت شواغلنا بشأن مظاهر التصلُّب في إجراءات المجلس. فبمقتضي قرار مجلس الأمن ١٢٦٤ (١٩٩٩)، يطلب من قيادة القوة المتعددة الجنسيات أن تقدم تقارير دورية إلى المجلس. وهذا ما نفعله، فقد قدمنا تقريرين حتى الآن، واحدا كل أسبوعين، يغطيان الشهر الأول لعمليات القوة الدولية في تيمور الشرقية. ومع ذلك فبينما يمكن للمجلس في حالة تنفيذ عملية كاملة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن يطرح أسئلة ويمكنه أن ينخرط في مناقشة مع ممثل كبير لتلك العملية، لا يوجد نص يقضي بأن تقدم قيادة القوة متعددة الجنسيات إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن مباشرة. وبالرغم من مسؤوليتنا عن قيادة قوة متعددة الجنسيات أذن بها مجلس الأمن، فإن وضع استراليا بصفتها من غير أعضاء المجلس يحول دون تقديم تلك الإحاطة الإعلامية المباشرة، حتى على أساس عرضي، عندما تتطلب الحاجة.

إن بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى تيمور الشرقية، على عكس المعتاد، مثال على الحالات التي كان فيها للعمل السريع الخلاق للمجلس أثر إيجابي على حل مسألة معقدة. فقد مكَّنت تلك البعثة أعضاء المجلس من أن يروا بشكل مباشر طبيعة ومدى المشكلة، ويتكلموا مباشرة مع الأطراف الفاعلة الرئيسية، ويتوصلوا إلى رأي أكثر استنارة بشأن ما هو المطلوب القيام به بعد ذلك. ونحن ننتهز الفرصة مرة أخرى للثناء على أعضاء البعثة - وبخاصة على رئاسة هولندا وقائد البعثة، السفير أندجابا ممثل ناميبيا - لطرح هذه المبادرة الهامة. وهذا مثال طيب على استخدام سلطة المجلس بطريقة بناءة وخلاقة وحسنة التوقيت دعما لصيانة السلم والأمن الدوليين.

إننا ندرك تمام الإدراك أن العديد من هذه الأفكار كانت موضوع مناقشة، ليس فحسب في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن وإنما أيضا في الفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس. ونود أن نثني على الوفود التي لا تزال تعمل بجد في ذلك الفريق العامل غير الرسمي من أجل الدعوة إلى مزيد من الشفافية والمرونة في أساليب عمل المجلس، كما نعرب عن تأييدنا لتلك الوفود.

وليس هناك شك في أن مجلس الأمن ينبغي أن يظل سيد إجراءاته. لكن تصلب تلك الإجراءات تعوقه بشكل متزايد. والوفاء بالحاجة إلى مزيد من المرونة والانفتاح كان ينبغي القيام به منذ وقت طويل.

واستراليا ترحب بالخطوات المتخذة حتى الآن نحو المزيد من الانفتاح، بما فيها - كما ذكر عدد كبير من زملائي في هذه المناقشة - تنظيم مناقشات مفتوحة، لكنني أؤكد أننا نرحب بتلك الخطوات عندما تسهم إسهاما حقيقيا في مداولات المجلس. كما نرحب أيضا بإدماج إصلاحات الشفافية التي استحدثت في العام الماضي، في تقرير مجلس الأمن. إلا أننا نود أن نرى التقرير يكتسب المزيد من العمق التحليلي. ونعتقد، مثل ممثل أيرلندا، أن التقييمات الشهرية التي يجريها الرؤساء المتعاقبون تقدمت بنا خطوة في ذلك الاتجاه، لكننا نعتبر أن هناك خطوات أخرى ينبغي أن نخطوها. هناك المزيد الذي يمكن وينبغي القيام به، وفي هذا الشأن نود أن يتضمن التقرير مستقبلا تقييميا تطلعيا للتحديات الجديدة التي بدأت تبرز أمام المجلس.

أخيرا، تود استراليا أن تنتهز هذه الفرصة لتسجل تقديرها لأعضاء المجلس على الجهود الفردية التي أسهموا بها في العمل المعقد والصعب الذي اضطلع به مجلس الأمن خلال العام الماضي. ونود أيضا أن نهنئ بكل حرارة الأعضاء غير الدائمين المنتخبين حديثا على انتخابهم، وأن نتعهد لهم بتأييدنا وتعاوننا التامين وهم يواجهون المهمة الصعبة التي تنتظرهم عندما يشغلون مقاعدهم العام القادم.

السيد بواه - كامون (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة،ونحن نناقش تقرير مجلس الأمن، لأدلي ببعض التعليقات والاقتراحات المتعلقة بالمسائل التي نظر فيها المجلس بوصفها الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، فضلا عن المسائل المتعلقة بأساليب العمل والجوانب الإجرائية.

وبموجب المادة ٢٤ من الميثاق، يكلف أعضاء المنظمة مجلس الأمن بمسؤولية صون السلم والأمن الدوليين. وكما نفهم هذا الحكم، فإن مجلس الأمن هو الهيئة التي يجب أن تتدخل أينما تعرض السلم والأمن الدوليان لتهديد أو إخلال. ومع ذلك، فالفصل الثامن ينص على أن للمجلس أن يشجع المنظمات الإقليمية على

الاستكثار من إبرام اتفاقات للتسوية السلمية للمنازعات. ونلاحظ اليوم أن المنظمات الإقليمية تشارك على نحو متزايد في مبادرات السلام، وفي مفاوضات وقف إطلاق النار، وفي نشر القوات لكي تكفل توفير الأمن قبل أن تتدخل الأمم المتحدة.

وقد أوضحت الحالة في كوسوفو بجلاء مدى عجز مجلس الأمن، مما ذكرنا بالفترة المؤسفة للحرب الباردة. والدور الثانوي الذي لعبته الأمم المتحدة بعد التدخل القوي من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي يجعلنا نتشكك في دور مجلس الأمن في حل الصراعات الإقليمية. فهل سيقتصر هذا الدور على تقديم المساعدة الإنسانية والقيام بأنشطة ما بعد انتهاء الصراع، تاركا الوساطة وبناء السلم للمنظمات الإقليمية؟

هل ينبغي أن يؤدي نجاح المنظمات الإقليمية في أفريقيا وفي المناطق الأخرى إلى انسحاب مجلس الأمن من هذه المناطق؟ إن وفد بلادي يلاحظ بكل أسف أنه بعد النكسة التي حدثت في الصومال، توقفت الأمم المتحدة عن إرسال قوات التدخل إلى أفريقيا، ومنذ ذلك الوقت وهي تتدخل بحذر وبشكل محدود في الأزمات الخطيرة التي تنشب في قارتنا.

والبلدان الأفريقية رغم ما تعانيه من مصاعب اقتصادية واجتماعية، وجدت نفسها مضطرة إلى تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لتدخل المجتمع الدولي عندما يحدث انتهاك للسلام. ولما كان إرساء السلام شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن منظماتنا الإقليمية - مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية - كان عليها أن تقوم بدور الوسيط لإحلال السلام، على حساب هدفها الأساسي، وهو تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي. وهذه الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية تتطلب دعما ماليا وسوقيا من المجتمع الدولي، لأنها بدونه لن تتمكن من تنفيذ المهام التي كلفت بها أصلا.

ونلاحظ الآن مع الانزعاج جانبا آخر لعدم اكتراث المجتمع الدولي، وهو أزمة تمويل عمليات حفظ السلام. وعندما أشار الأمين العام إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في تقريره عن أعمال المنظمة، أكد التأكيد الواجب على أنه

> "من أسف أن تمويل تلك البعثة يعاني من افتقار في الحماس بين صفوف المانحين يبعث على القلق. ولا شك في أن نقص الأموال سيعوق جهود البعثة الرامية إلى دعم الانتخابات ومراقبتها". (A/54/1، الفقرة ٩٧)

وفي نفس السياق، ذكّر الأمين العام بأن استجابة المانحين كانت هزيلة في البداية فيما يتعلق بطاجيكستان، فذكر أن

> "التأخيرات الناجمة عن ذلك تشير مرة أخرى إلى سلبيات تمويل العناصر الأساسية لولاية ما من خلال التبرعات، بدلا من تمويلها عن طريق الاشتراكات المقررة على نحو ما يجري عليه المنوال في حالة عمليات حفظ السلام". (المرجع نفسه، الفقرة ٩٨)

ومما يقلق وفد بلادي أن بعض الوفود يراودها الأمل في أن يتحقق وجود "شرطة" في كل منطقة من مناطق العالم، مكلفة بالمحافظة على السلام، لكي تقود عمليات حفظ السلام وتتحمل العبء. وفي أفريقيا، حيث لا توجد إلا بلدان نامية ذات موارد محدودة وتواجه صراعات عديدة، يكون من الصعب إيجاد بديل لإسهام المجتمع الدولي في حفظ السلام. فإذا ترسخت هذه الفكرة فستكون بمثابة اعتراف بتخلي مجلس الأمن عن مسؤوليته وستشكك في سبب وجوده ذاته.

وتدعونا الحالة في كوسوفو إلى التفكير في المخاطر المتزايدة الكامنة في رؤية المنظمات الإقليمية وهي تتجاوز حدود العمل الإقليمي التي تفرضها المادة ٥٣ من الميثاق. فاستعمال القوة دون إذن من مجلس الأمن يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

وبالمثل، فإن الحق في التدخل دون توفر ضمانات الميثاق يشكل تهديدا حقيقيا لاحترام سيادة الدول الأعضاء. ولئن كان من الممكن إلى حد ما السماح بالتدخل الإنساني، فإن هذا التدخل يجب أن يقرره مجلس الأمن دفاعا عن مبدأ عالمية حقوق الإنسان، ودرءا لخطر الإبادة الجماعية.

ويود وفد بلادي مرة أخرى أن يؤكد من جديد الشاغل الذي أعربت عنه الدول الأفريقية في الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر

لمناقشة الحالة في أفريقيا. ويجب على مجلس الأمن أن يبذل جهدا لاستعادة مصداقيته بالتخلي عن موقف الكيل بمكيالين الذي ينتهجه إزاء أفريقيا. فمهمته هي صيانة السلم في جميع أنحاء العالم، وليس في مناطق معينة فقط.

وتبذل منظمة الوحدة الأفريقية وبعض المجموعات دون الإقليمية جهودا لتدعيم قدرة أفريقيا على حفظ السلام. وهذه الجهود تستحق الثناء، إلا أنها لا تعفي المجتمع الدولي ولا مجلس الأمن من التزاماتهما العليا بالنسبة لتحقيق السلم والأمن في أفريقيا. إن الحكومات الأفريقية تتحمل نصيبها من المسؤولية عن إيجاد حلول للمشاكل التي تؤثر على القارة. ويجيء الدور الآن على مجلس الأمن لكي يتحمل نصيبه من المسؤولية.

ويحق لنا أن نتساءل عما إذا كان مجلس متجدد وموسع، يتسم بتوزيع جغرافي عادل، ويضم أعضاء دائمين يمثلون كل منطقة في العالم، بما في ذلك أفريقيا، سيكون بإمكانه أن يتحمل مسؤولياته على وجه أفضل. إن الجميع متفقون على أن تشكيل المجلس، وهيكله، وأساليب عمله قد أصبحت بالية ولا تعبر عن الواقع السياسي أو الاقتصادي في عالم اليوم. وهذا الواقع الدولي الجديد يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند إصلاح مجلس الأمن. ونعتقد أن حق النقض يجب أن يقتصر على التدابير المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق، وأنه يجب كفالة الشفافية في أداء المجلس لوظائفه وينبغي للفريق العامل أن يسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء يبين مصالح أغلبية الدول الأعضاء. إن مجلس أمن موسعا وشفافا وديمقراطيا سوف يكون أحسن استعدادا لمواجهة تحديات الألفية القادمة في مجال السلام والأمن الدوليين.

ويرى وفدي أنه ينبغي لمنظمتنا أن تبذل جهودا أكبر لمنع الصراعات، وأيضا لتعزيز الآليات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تقليل أسباب الصراعات إلى الحد الأدنى. والانذار المبكر، والنشر الوقائي، ونزع السلاح - ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والخفيفة - واحترام حقوق الإنسان، والكفاح ضد الفقر والتهميش، هي بعض جوانب التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في النهوض بثقافة للسلام.

وعلى عتبة الألفية الجديدة يجب أن نفكر في طرق ووسائل خلق عالم يسوده السلام، عن طريق إزالة أسباب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وبإيجاد شراكة بين جميع قوى النوايا الحسنة. فهذا من شأنه أن يمكننا من القضاء على أسباب الصراع، ويساعدنا على اعطاء جميع شعوب العالم الفرصة للعيش في سلام مع بعضها البعض.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): إن تقديم مجلس الأمن تقريره السنوي إلى الجمعية العامة هو مطلب دستوري، وفق نص المادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، جاء تأكيدا على مفهوم التزام مجلس الأمن أمام الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الذي يمثل عضوية المنظمة التي يعمل المجلس نيابة عنها. فالتقرير يمثل حلقة الوصل في هذه العلاقة الوثيقة التي حددها الميثاق بين الجهازين، وبالذات فيما يتعلق بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين. وتعتبر مناقشة تقرير المجلس من أهم أدوات الجمعية العامة التي تباشر من خلالها اختصاصها في متابعة أعمال المجلس، ومناقشة التدابير التي يتخذها، وإصدار توصيات بشأنها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بالاضافة إلى أحكام الميثاق التي تنظم العلاقة بين الجمعية والمجلس، فقد كان للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في بعض مصروفات الأمم المتحدة سنة ١٩٦٢ فضل كبير في توضيح تلك العلاقة، وبصورة رسمية ومقننة. كما أن الهدف الأساسي من وراء اعتماد قرار الجمعية العامة ١٩٣/٥١ في عام ١٩٩٦ كان تأكيد ضرورة تنظيم العلاقة بين الجمعية والمجلس، وتوفير قدر أكبر من الديمقراطية والشفافية في العلاقات الدولية. ومن هنا - وبالاضافة إلى التقارير السنوية التي يقدمها المجلس إلى الجمعية العامة - فإننا ندعو المجلس إلى تقديم تقارير خاصة عن موضوعات محددة تسترعي انتباهه، إعمالا للمادة ٢٤ من الميثاق. وأذكر هنا بالورقة المشتركة التي تقدمت بها مصر وإندونيسيا في عام ١٩٩٦ إلى المجلس، والتي تتضمن قائمة بحالات على سبيل المثال لا الحصر، يجب على المجلس فيها تقديم تقارير خاصة للجمعية العامة.

ولا يجب أن تنحصر علاقة الجمعية بالمجلس في قيام هذه الجمعية بمناقشة تقرير المجلس، بل يجب أن تتعدى إلى تفاعل الجهازين على نحو ما تضمنته المادتين ١١ و ١٢ من الميثاق، بحيث يمارس مجلس الأمن حقه في مطالبة الجمعية العامة بتقديم التوصيات بالنسبة للحالات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين. فميثاق الأمم المتحدة لم يقصد بالمرة استئثار المجلس لنفسه بهذا المجال.

فمجلس الأمن يعمل لحساب الدول الأعضاء وبالنيابة عن كافة العضوية. وبالتالي يجب عليه أن يتصرف وفقا لأحكام الميثاق، وأن يمتثل لرغبة غالبية عضوية المنظمة الدولية. وبالتالي فإن الإطار الشرعي الذي يوفي فيه المجلس بمسؤولياته يتمثل في الالتزام بمقاصد ومبادئ الميثاق، وعلى الأخص عدم اللجوء إلى استخدام القوة إلا تنفيذا لقراراته الصادرة في إطار الفصل السابع، وهو ما يقتضي بالضرورة أن يكون هناك نزاع أو مواقف تؤدي إلى نزاع، وأن يرقى هذا النزاع أو الموقف إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين أو اخلال بهما أو أن يشكل عملا ما "عدوانا"، وألا يتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدول حسبما قررت الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق التي توضح العلاقة بين ما يعتبر من صميم السلطان الداخلي للدولة والتدابير التي يمكن للمجلس أن يلجأ إليها عندما يتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وتتجلى أهمية التزام المجلس بذلك في ضوء التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية مع نهاية الحرب الباردة. فكثير من النزاعات المسلحة الدائرة الآن تتسم بكونها صراعات داخل الدولة الواحدة أكثر من كونها ما بين الدول. وهو ما يثير بدوره مسألة قدرة الأمم المتحدة على التدخل لتسويتها. فالمجتمع الدولي يجب أن يحافظ على سيادة الدول باعتبارها الخاصية الأساسية التي يقوم عليها النظام الدولي المعاصر، والتي تصدرت الميثاق. كما يجب على المجتمع الدولي أن يظل حريصا على التزام المجلس بالمعيار الأساسي الذي حدده الميثاق لتدخله بالقوة في إطار الفصل السابع، والذي اشترطت له المادة ٣٩ أن يقرر المجلس ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو الاخلال به بحيث يكون من شأن النزاع - وبصفة خاصة إذا كان داخليا - أن يرقى إلى مستوى تهديد السلم الدولي أو الاخلال به.

وفي هذا المعرض، فإننا نؤكد على أهمية التدقيق في مسألة تناول المجلس للأزمات الإنسانية أو انتهاكات حقوق الإنسان التي لا ترقى إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين، وهو ما ينبغي أن نتفق على تعريف حديث له. وأكرر هنا الدعوة لضرورة بحث هذا الأمر بطريقة موضوعية وديمقراطية، من خلال حوار دولي مفتوح يتسم بأقصى قدر من الصراحة والشفافية، وفي إطار مؤسسي سليم. وأذكر باقتراح مصر بأن يتم بحثه في إطار الفريق العامل المعني بخطة السلام الذي يعتبر محفلا مناسبا في هذا الصدد.

ومن هنا أيضا، نشدد على ضرورة التزام المجلس بالنظر فيما يقع في إطار صلاحياته على نحو ما تقدم، وعدم المساس باختصاصات الجمعية. فقد أثار تناول المجلس أمس لموضوع "الارهاب" في إطار نظري ومجرد وإصدار المجلس لقرار، في حكم القرارات الشارعة، الكثير من الترقب لدينا ليس انطلاقا من مفهوم أهمية مقاومة الارهاب الذي تدينه بلادي بشدة وفي كل أشكاله، ولكن من مفهوم اقتناعنا بأن الأمر يدخل في الاهتمام الرئيسي للجمعية العامة.

ويمكن القول، وبدرجة كبيرة، إن التقرير ما زال يبدو بمثابة مجرد مجلد جامع لمجموعة من المستندات التي سبق أن أطلعت عليها الوفود، بما يمثله ذلك من إضاعة الجهد وإهدار الموارد، وهو أمر غير مجدي من ناحية الاستخدام التوظيفي، كما أنه لا يتمشى مع سياسة التقشف التي تطبقها المنظمة. فلا يكفي أي مهتم بالقضايا التي يبحثها المجلس أن يستغرق في قوائم لا نهائية بعناوين المراسلات التي تلقاها المجلس أو بالقرارات الصادرة عنه. ويمكن أن يقتصر التقرير فقط على المستندات التي لا يحتويها المجلد الجامع لمجموعة قرارات ومقررات مجلس الأمن.

وعلى الجانب الآخر، فإننا نرحب بما لاحظناه هذا العام من أن التقرير قد تضمن جزءا جديدا طالما طالب به وفد مصر، وهو المتعلق بالتقارير السنوية للجان الجزاءات، إلا أن هذا الجزء يحتاج إلى بعض الملاحظات التي أود تناولها على الوجه التالي.

أولا، لا يأخذ التقرير في حسبانه تحليل المواقف التي تؤدي إلى فرض الجزاءات، والغرض منها بالنسبة لكل حالة، ونتائج فرضها. وكان المطلوب في رأينا أن يتضمن التقرير تقييما لنتائج تطبيق الجزاءات بهدف قياس درجة فعالية تلك الجزاءات ومدى تعزيزها لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها من ناحية، ومدى تأثيرها على الصعيد الداخلي والإقليمي للدولة المفروضة عليها مثل تلك الجزاءات من ناحية أخرى. ومن هنا جاءت مطالبتنا بأن تعقد لجان الجزاءات جلسات رسمية وعلنية، وأن تسجل وقائع أعمال جلساتها المغلقة، وأن يتم تضمين كليهما في التقرير.

وهذا يقودني إلى الموضوع التالي وهو موضوع الجزاءات التي يفرضها المجلس. فلطالما أكدنا على أن الجزاءات إنما هي إجراء استثنائي لا يجب أن يلجأ إليه

إلا في الحالات القصوى التي نص عليها الفصل السابع من الميثاق، وبعد استنفاد وسائل تسوية المنازعات بالطرق السلمية الواردة بالفصل السادس منه. كما يجب أن تعتمد بدون تغليب الاعتبارات السياسية الفردية لأعضاء المجلس - وخاصة الدول دائمة العضوية منهم - على الاعتبارات الجماعية لأعضاء المجلس والأمم المتحدة ككل. وقد شددنا كذلك على أنها، أي الجزاءات، يجب أن تطبق وفق معايير ثابتة وموضوعية ومعلنة ولمدة زمنية محددة بحيث لا تصبح أداة سياسية في يد مجلس الأمن. إلا أنه يبدو أن فرض الجزاءات أصبح أمرا يسيرا، بينما بات رفعها عسيرا. وقد نبهنا إلى ما تحدثه الجزاءات المفروضة في إطار الفصل السابع من الميثاق من أضرار جانبية مصاحبة سواء كان ذلك بالنسبة لشعب الدولة المستهدفة بالجزاءات، على نحو ما تنبئ به الحالة الإنسانية المتدهورة في العراق، أو المشاق التي تكبدها الشعب الليبي ولا يزال، أو كان بالنسبة للدول الثالثة التي ترتبط مصالحها بالدولة المفروضة عليها تلك الجزاءات. ومع الأسف، فقد أدت الجزاءات المفروضة على بعض الدول في إطار الفصل السابع إلى الإضرار الجسيم بالفعل بالدول الثالثة وشعوبها وعلى رأسها دولة مثل مصر، لاعتبارات يتعدى شرحها مجال مناقشاتنا اليوم.

فإذا كان مجلس الأمن بصدد فرض الجزاءات على إحدى الدول، فيجب عليه مراعاة إعطاء الفرصة للدول التي ستوقع عليها الجزاءات لتقديم وجهات نظرها إلى المجلس قبل شروعه في فرض الجزاءات أو حتى تجديدها. كما أننا نطالبه بالسماح للدول غير الأعضاء بالمجلس التي ترى أن من شأن فرض الجزاءات الإضرار بمصالحها، بالمشاركة في المناقشات إذا رأى المجلس أن مصالحها فعلا تتأثر بوجه خاص من جراء تلك الجزاءات.

أما في مرحلة ما بعد فرض الجزاءات، فغني عن البيان أن ميثاق الأمم المتحدة لم يسع بالمرة إلى الإضرار بمصالح الدول الثالثة. بل أنه أوجد آلية - لم يلجأ إليها مجلس الأمن حتى الآن - ألا وهي إمكانية أن يقوم المجلس باستشارة الدولة المعنية والاطلاع على وجهة نظرها قبل اتخاذ قرار بفرض الجزاء على دولة معينة، حتى تكون الصورة قد اكتملت لديه بأبعادها السياسية والاقتصادية والإنسانية. وفي هذا الصدد، فإننا نجدد الدعوة لمجلس الأمن بأن ينظر في وضع مزيد من الآليات والإجراءات الدائمة لعقد المشاورات المنصوص عليها في المادة ٥٠ مع الدول الثالثة التي تواجه، أو التي قد تواجه، مشاكل اقتصادية خاصة ناجمة عن تنفيذ التدابير الوقائية أو الإجراءات القسرية التي يفرضها المجلس، وذلك بهدف إيجاد الحلول لتلك المشكلات، بما في ذلك السبل والوسائل لزيادة فعالية أساليب عمله والإجراءات المطبقة لدى نظره في طلبات المساعدة المقدمة للدول المتضررة.

لقد رصدنا، في هذا الشأن، وباهتمام، ما تحدث به الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة للعام الحالي، من أهمية النظر في مراعاة مفهوم الجزاءات الموجهة.

ولقد أكدت مصر دوما على ضرورة وجود إطار قانوني واضح وقواعد ثابتة تحكم عمل المجلس، والتي في غيابها يفتح الباب لتكريس ازدواجية المعايير وتقويض مصداقية المجلس وشرعية قراراته. ومن هنا كانت دعوة مصر ودول عدم الانحياز إلى إضفاء الطابع المؤسسي على كافة إجراءات إصلاح عمل المجلس التي يتم الاتفاق عليها داخل الفريق العامل المعني بإصلاح المجلس. كما قدمت مصر في نهاية عضويتها غير الدائمة بالمجلس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ مع باقي الدول غير الدائمة العضوية في ذلك الوقت، ورقة تدعو لتسجيل ممارسات المجلس في مشاوراته غير الرسمية بهدف تسهيل مهمة الدول المنضمة حديثا لعضوية المجلس في أداء ولايتها المنتخبة لها، ونأمل أن يتضمن تقرير مجلس الأمن القادم إلى الجمعية العامة تسجيلا لمثل هذه الممارسات.

وأخيرا، فإنه من الواضح أن الحديث عن تحسين تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة ما هو إلا عنصر واحد في إطار السعي الشامل لإصلاح عمل مجلس الأمن وزيادة شفافية أعماله، وهو ما يتطلب نهجا شاملا للموضوع يأتي على رأسه مراجعة سلطة الفيتو التي تتطلب وقفة جادة من كافة الدول الأعضاء في هذه المرحلة.

السيد تورك (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): لقد توخى واضعو ميثاق الأمم المتحدة أن تكون التقارير السنوية لمجلس الأمن، وهو الجهاز المعني بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن، ركيزة الوسط في اتصالات المجلس بالجمعية العامة، وهي جهاز الأمم المتحدة المعني بالمسؤولية العامة عن تحقيق مبادئ الميثاق. ويحق للجمعية العامة أن تحلل عمل مجلس الأمن، وأن تشجع إدخال التحسينات في عمله، وأن تنتقد، بطبيعة الحال، أوجه القصور الموجودة فيه. ويكشف التقرير الحالي

لمجلس الأمن عن وجود تحسينات وأوجه قصور على حد سواء. وترى سلوفينيا، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، أنها مسؤولة عن مشاطرة تجربتها مع غيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لقد كانت الفترة التي يشملها التقرير فترة دينامية، تم خلالها اكتساب خبرة جديدة هامة. وقد اتسم عمل المجلس بالفعالية النشطة وبالتردد على حد سواء، وبالإرادة على العمل بالإضافة إلى إدراك لأوجه النقص فيما يتصل بالموارد الحيوية اللازمة للعمل. وأدى ذلك النقص في الموارد المتاحة إلى إلقاء ظلال من الشكوك مرارا وتكرارا على الإرادة السياسية للدول الأعضاء لجعل المجلس جهازا فعالا وقادرا بحق على الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وكانت هناك بعض التحسينات الهامة في مجال أساليب عمل مجلس الأمن. فقد وسع المجلس نطاق عمله العلني، بما في ذلك الاجتماعات والإحاطات الإعلامية العلنية. وأصبحت تقييمات رؤساء المجلس أكثر موضوعية بشكل متزايد، كما تتوافر للصحافة بيانات مكتوبة. وبدأ أعضاء وفود بعض البلدان المنتخبة، بما فيها بلدنا، يستخدمون الفرص الجديدة التي تتيحها شبكة المعلومات العالمية الكبرى لجعل التقييمات والبيانات الصحفية متاحة للجمهور الأعم.

وتعمل لجان الجزاءات على زيادة إمكانية الوصول إلى عملها. ففي شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي طرح رؤساء هذه اللجان مبادرة أدت إلى صدور مجموعة متماسكة من المبادئ التوجيهية والمقترحات المتعلقة برسم السياسات وأساليب العمل العملية المتصلة بالجزاءات في المستقبل. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير من هذا العام اعتمدت مقترحات محددة لتحسين أساليب العمل في هذا المجال، كما قدمها رؤساء لجان الجزاءات، وصدرت في شكل مذكرة من رئيس مجلس الأمن (S/1992/92).

وعلاوة على ذلك، ففي حالة الجزاءات المفروضة على ليبيا، نجد أن مجلس الأمن دلل على قدرته على تعليق الجزاءات، وقبل ذلك، على المساعدة في العملية التي هيأت الظروف لذلك التعليق. وفي الوقت الحالي، تجري مشاورات لوضع نظام جديد للعراق ينبغي أن يتضمن إمكانية واقعية لتعليق الجزاءات بالتوازي مع التقدم الموضوعي في تنفيذ الالتزامات العراقية المتصلة بأسلحة الدمار الشامل. ويسرني أن أنوه بأن فكرة التعليق التي اقترحتها سلوفينيا لأول مرة في ٢٥ كانون الثاني/يناير من هذا العام حظيت بقبول واسع جدا. ومن الضروري الآن التوصل إلى دينامية جديدة للتغلب على الجمود الذي اتسمت به العلاقات مع العراق لفترة طالت أكثر مما ينبغي.

ومن التطورات الأخيرة التي تستحق اهتماما خاصا، البعثة الناجحة التي أوفدها مجلس الأمن إلى جاكرتا وديلي في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام. ولئن كانت هذه البعثة تندرج تقنيا خارج نطاق هذا التقرير، فإنه لا بد من الإشارة إليها لسببين. أولا، أن هذه البعثة تشكل جزءا هاما من مسؤولية المجلس التي تمخضت عن الاتفاق الثلاثي بشأن تيمور الشرقية الذي أبرم في ٥ أيار/مايو من العام الحالي؛ ثانيا، أنها توفر مثالا على الحاجة إلى توخي السرعة في عمل المجلس عندما تقتضي الظروف ذلك. ويوحي نجاح هذه البعثة بضرورة أن يستخدم المجلس هذا الأسلوب في المستقبل وأن يضمن الحفاظ على الطابع الرسمي للبعثات التي يوفدها المجلس. وهذا يعني، بعبارة أخرى، أن هذه البعثات ينبغي أن توفد لتقديم مساعدة عملية أو لتمكين التوصل إلى حلول، وليس لمجرد دراسة حالات.

وأخيرا، وربما كان هذا هو أهم ما في الأمر، أنه على الجانب الإيجابي، تتضمن الفترة التي يشملها هذا التقرير تطورات بدأت تضفي أهمية متجددة على عمليات حفظ السلام وغيرها من العمليات العسكرية التي يطلقها مجلس الأمن أو يأذن بها. ويتصل التقرير أيضا بالتطورات التي بدأت تعطي دورا جديدا للأمم المتحدة في عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراعات، وذلك بإنشاء إدارات مدنية في مناطق الأزمات. وهذا التطور، الذي بدأ في عام ١٩٩٨ بعملية حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، أوصل مجلس الأمن إلى عتبة حقبة جديدة تتسم بعمليات جديدة في كوسوفو وتيمور الشرقية وكذلك في سيراليون وأماكن أخرى في أفريقيا. واليوم ونحن في بداية هذه المرحلة الجديدة، يتعين على المجتمع الدولي أن يعبئ كل إرادته وكل الموارد اللازمة لنجاح هذه المجموعة الجديدة والصعبة من البعثات.

إن نجاح بعثات حفظ السلام الجديدة، بل وكامل عمل مجلس الأمن، ليس مضمونا بأي حال من الأحوال. ففي جميع المجالات التي لوحظ فيها إحراز تقدم، لا بد لنا من أن ندرك أيضا الصعوبات الكبيرة التي يطغي

بعضها إلى حد كبير على درجة النجاح الذي تحقق حتى الآن. ففي مجال أساليب عمل المجلس، لا بد لنا من أن نتساءل عما إذا كانت ممارسة إجراء مناقشات مواضيعية متواترة تخدم فعالية مجلس الأمن أم لا. وربما ما زال الوقت مبكرا جدا لتقييم أثر تلك المناقشات المواضيعية التي جرت في الفترة المشمولة بهذا التقرير. ومع ذلك، فإنه ليس من السابق للأوان اتخاذ الحيطة من التكرار ومن إمكانية اختيار مواضيع تدخل تماما في اختصاص الجمعية العامة.

إن الجهود الرامية إلى تحسين سياسات مجلس الأمن المتصلة بالجزاءات تقل كثيرا عن المستوى المرغوب فيه. فبينما أمكن للمجلس أن يعلق الجزاءات في الحالات التي استوفيت فيها الشروط المطلوبة، فإنه كان أقل قدرة على تعديل سير العمل بنظم الجزاءات بما يمكن من تحسين تركيزها على الهدف، وتعزيز كفاءة تنفيذها، والتأكد من تقليل آثارها الإنسانية الضارة إلى الحد الأدنى. وبالإضافة إلى الحاجة إلى قرارات لتحسين نظم جزاءات معينة، يحتاج المجلس أيضا إلى تحسين الإطار المجمل للسياسة العامة. فذلك من شأنه أن يتيح معايير أكثر تطورا لوضع الجزاءات وتحديد هدفها وكذلك لحالات الاستثناءات الإنسانية، من أجل تعديل الجزاءات وإنهائها. وتمثل مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير من هذا العام بداية متواضعة ينبغي أن تؤدي إلى وضع إطار أكمل للسياسة العامة.

ويشير التقرير الحالي إلى طائفة متنوعة وواسعة من الحالات التي يكشف بعضها عن تساؤلات أساسية تتصل بسير العمل في مجلس الأمن. وفي رأينا أن ثلاثة منها تستدعي اهتماما خاصا.

أولا، بينما نرحب بالمساهمات المقدمة من أعضاء مجموعات الدول التي لديها اهتماما خاصا بحالات أزمات بعينها، وتسعى إلى الاضطلاع بدور خاص في معالجتها نرى أن بعض ممارسات هذه المجموعات تستحق أن ينظر فيها بعين ناقدة. فبينما نرى، مثلا، أن مجموعة دول الستة زائد اثنين المعنية بأفغانستان، تواصل المناشدة بعدم تقديم مساعدة عسكرية إلى الأطراف المتنازعة في أفغانستان، لا تبذل، في الوقت ذاته، أية جهود تذكر لإعطاء هذه المناشدات معنى عمليا. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، عجز فريق الاتصال المعني بيوغوسلافيا السابقة عن تقديم أي مساهمة حقيقية في معالجة قضية كوسوفو وقضية البوسنة والهرسك. ومن الواضح أن هذه الأمثلة تثير القلق. ومن الممكن أن تتحول الأفرقة التي أنشئت كأدوات دبلوماسية لمساعدة مجلس الأمن إلى أجهزة غير مفيدة لا تقوم إلا بالإيهام بأنها تساعد المجلس في جهوده.

ثانيا، ينبغي إيلاء المزيد من التفكير إلى تطوير مجموعة متنوعة من العلاقات بين الأمم المتحدة وشتى المنظمات الإقليمية. ومن الصحيح أن نقول إن المنظمات الإقليمية بشكل عام تقدم مساعدة قيّمة إلى الأمم المتحدة في معالجة العديد من حالات الأزمات. وفي بعض الأحيان، تصبح إجراءات الأمم المتحدة أمرا غير متصور دون مساعدة من منظمة من المنظمات الإقليمية، كما تبين حالتا سيراليون وكوسوفو. ومع ذلك، تحتاج الإدارة السياسية للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى مزيد من التحسين، ولا بد من بذل جهود إضافية للتأكد من أن التعاون من جانب المنظمات الإقليمية يتفق بدقة مع ميثاق الأمم المتحدة، وأنه لا ينتقص من أولية مسؤولية الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين.

ثالثا، لا يزال حق النقض يثير تساؤلات جادة. ففي الفترة المشمولة بهذا التقرير، أدى استخدام حق النقض من جانب أحد الأعضاء الدائمين إلى إعاقة عمل مجلس الأمن، عندما منع تمديد عملية حفظ السلام في منطقة متفجرة بشكل خاص. وقبل ذلك ببضعة أشهر، أدى تهديد عضو دائم آخر باستخدام حق النقض إلى إضعاف عمل المجلس. فقد أدى ذلك التهديد إلى اعتماد قرار ناقص لم يعالج على النحو الواجب كل جوانب الخطر الذي يتهدد السلام. وبينت التجربة اللاحقة مرة أخرى أن الاستجابة غير المكتملة من جانب مجلس الأمن والتي تنجم في بعض الأحيان عن تهديد باستخدام حق النقض يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من جانب الأطراف على أرض الواقع، مما يزيد من تفاقم الخطر الذي يهدد السلام.

وليس هناك أي جديد في الفكرة الداعية إلى قصر استخدام حق النقض على مصلحة السلم والأمن الدوليين وإلى ضرورة قياس عنصر المصلحة الوطنية ببالغ الدقة. لذلك، فإن الاقتراحات الداعية إلى الحد من استخدام حق النقض تستحق النظر المتأني.

وهذا يقودني إلى آخر نقاطي. أثبتت تجربة العام الماضي مرة أخرى الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن. ولن يستكمل ذلك الإصلاح إلا إذا عولجت مسألة حق النقض

معالجة وافية. ونعتقد أن الجهود التي يبذلها الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بإصلاح مجلس الأمن ينبغي تعزيزها وينبغي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تفكر في الأمر بجدية وأن تحدد الأهداف المباشرة لذلك الإصلاح. ويبدو أنه بدون الاتفاق على الحد من استعمال حق النقض، لن يكون من الواقعي توقع التوصل إلى أي اتفاق بشأن قبول أعضاء دائمين جدد في مجلس الأمن.

وحقائق الحياة لا تسمح لمجلس الأمن بأن يقف ساكنا. فالضرورة تقتضي العمل يوميا. ويمكن للجمعية العامة أن تساعد بطرق متنوعة - بتقديم الإرشاد العام، وبأداء مهامها الخاصة في مجال صون السلم والأمن، وقبل كل شيء باتباع إصلاحات وافية - في الوقت الذي تقوم فيه الحاجة إلى هذه الإصلاحات. ولقد آن هذا الأوان.

السيد رودريغيز باريلا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): على الرغم من أن العديد من وفودنا ترى أن تقديم تقرير مرة في السنة غير كاف على الأطلاق، فعلى الأقل يتاح لهذه الجمعية العامة ولو مرة في السنة فرصة لكي تناقش بتوسع أعمال مجلس الأمن على أساس تقريره السنوي. ونعرب عن امتناننا لأعضاء المجلس وللأمانة العامة على الجهد الذي لا شك قد بذل في إعداد مادة بمثل هذه الكمية الضخمة التي تبلغ في هذه السنة ٥٠٠ صفحة تقريبا.

وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التي توجه إلى التقرير سنة بعد سنة، فإن التقرير الذي نراه اليوم يشبه بصفة أساسية التقارير التي شاهدناها في السنوات الماضية. فأمامنا صفحات وصفحات من القرارات، والبيانات الرئاسية والوثائق المرسلة والمتلقاة، وكلها معلومة سلفا لدى الوفود أو أنها سهلة التعرف على مكانها. ودون التغاضي عن قيمة هذا العمل باعتباره جزءا من الذاكرة المؤسسية للمجلس، فإننا نؤكد مجددا أن هذا النوع من التقارير بعيد عما نصبو إليه أو نحتاجه. فبدلا من تجميع الوثائق والسرد غير المضموني لتطور الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، نود أن يكون لدينا تقرير تحليلي يحدد الأسس السياسية والقانونية، على الأقل، لأهم القرارات التي اتخذها المجلس.

إن تقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن لا يمثل امتيازا يُمنح لأعضاء الجمعية العامة؛ بل على العكس تماما، فهو واجب تنص عليه بوضوح المادتان ١٥ و ٢٤ من الميثاق. وللدول الأعضاء الممثلة في الجمعية حق مشروع في أن تتوقع حسابا مضبوطا من الجهاز الذي أنطنا به المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، والذي وفقا للميثاق، يتصرف بالنيابة عن الدول الأعضاء.

وقد اعتمدت الجمعية العامة في عام ١٩٩٦، بناء على مبادرة من بلدان حركة عدم الانحياز وبالتحديد من أجل ضمان كشف حساب مضبوط القرار ١٩٣/٥١، الذي يشجع المجلس، لدى تقديم تقاريره إلى الجمعية، على أن يوفر للجمعية العامة سردا مضمونيا وتحليليا وفي حينه عن أعماله. ومن المحزن أنه بعد ثلاث سنوات من اتخاذ ذلك القرار، لا يزال تقرير المجلس عاجزا عن أخذه في الاعتبار على النحو الواجب، ولم تبلغ الجمعية حتى بالسبب وراء هذا العجز.

ولم تتلق الجمعية العامة حتى الآن التقارير الخاصة التي يجب على المجلس أن يقدمها، عند الضرورة، وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق. وتقديم هذه التقارير عن مسائل محددة من شأنه أن يسهم في تعزيز العلاقة النشطة بين الجهازين، الأمر الذي نبتغيه جميعنا، ومن ثم يمكن الجمعية من إعداد توصيات مفيدة لعمل المجلس على هذا الأساس. ونحن نريد أن نعلم رأي المجلس عن أي الحالات تقتضي تقديم تقارير خاصة، لأنه يبدو في الوقت الراهن أنه ليست هناك حالات من هذا النوع. ألا تستحق الأزمة في كوسوفو تقريرا خاصا، وهي حالة تم فيها تجاهل مجلس الأمن تجاهلا تاما، عندما قررت منظمة حلف شمال الأطلسي أن تقوم بعمل عسكري في انتهاك صارخ لأبسط المبادئ الأساسية للميثاق والقانون الدولي؟

وخلال السنة قيد النظر عانت مصداقية المجلس، المعاقة بالفعل، من ضرر جسيم، ولم تظهر كلمة واحدة عن ذلك في التقرير السنوي أو في أي تقرير خاص عن هذه الحالة الخطيرة. وهذا يشكل أيضا دليلا واضحا آخر على أن المجلس في حاجة إلى إصلاح عميق، وهو بلا شك أكثر المهام حساسية في إصلاح الأمم المتحدة ككل.

وينبغي للمجلس أيضا أن يعد تقارير خاصة عن الأسباب الكامنة وراء تدخله الواضح والمتزايد، ودون موافقة حكومية مسبقة، في مجالات اقتصادية واجتماعية وإنسانية تخرج كثيرا عن نطاق مسؤولياته بموجب الميثاق.

وبحجة السعي إلى تحقيق الفعالية، لا يزال مجلس الأمن يؤدي معظم أعماله في جلسات مغلقة، على الرغم من أن أغلبية هائلة من الدول الأعضاء قد شددت مرارا على عدم قبولها لهذا الأسلوب. والأرقام المقدمة في التقرير نفسه تظهر بوضوح أن الممارسة المعهودة في السنوات الماضية لم تتغير. فبينما عقدت في هذه السنة ١٢١ جلسة رسمية، بلغ عدد المشاورات المغلقة التي عقدها المجلس بكامل هيئته ٢٣٩، وهذا يرقى إلى ثلثي مجموع جلسات المجلس. وربما كان من المثير للاهتمام لو أن التقرير إلى جانب ملاحظته بأن ٥١١ ساعة انفقت في مشاورات المجلس المغلقة، قد أخبرنا عن عدد الساعات التي أنفقها المجلس في الجلسات الرسمية. ونحن موقنون بأن هذا من شأنه أن يظهر على نحو أوضح عدم التوازن بين الجلسات الخاصة والجلسات الرسمية التي يعقدها المجلس.

إن متلازمة السرية أصبحت ضاربة الجذور في أعمال المجلس إلى درجة أن معظم الإحاطات المتعلقة ببنود جدول الأعمال المقدمة من الأمين العام أو ممثليه تقدم في جلسات خاصة مغلقة. وعلى النقيض من ذلك، فإن الإحاطات المفتوحة التي عقدت خلال السنة الماضية كانت تجربة إيجابية للغاية ودللت على مدى الفعالية التي يمكن أن تحققها الشفافية في عمل المجلس. ونحن نرى، كجزء من إصلاح مجلس الأمن، الذي سنناقشه بمزيد من التفصيل في إطار البند ٣٨ من جدول الأعمال، أن الجلسات الرسمية يجب أن تكون هي القاعدة في عمل المجلس.

وإلى أن يتم تحقيق هذا الهدف، ينبغي أن يشمل التقرير السنوي أيضا محاضر للمناقشات التي تجري في المشاورات المغلقة، وينبغي أن تعكس الآراء المعارضة التي يبديها أعضاء المجلس بشأن بعض بنود جدول الأعمال. ونظرا لمحدودية التقرير السنوي، تبقى التقييمات التي يقدمها رؤساء المجلس السابقون والإحاطات الإعلامية اليومية غير الرسمية التي يقدمها رئيس المجلس هما الآليتين الوحيدتين اللتين تتيحان لنا اختلاس نظرة خاطفة على ما يحدث في المشاورات الخاصة.

ولكي نمارس حقنا في الحصول على المعلومات التي تحتاجها حكوماتنا لاتخاذ قراراتها السياسية في حينها، تضطر معظم وفودنا إلى إضاعة ساعات من الزمن وهي تنتظر في الردهة الجنوبية حتى تجد من أحد ممثلي أعضاء مجلس الأمن الودودين استعدادا لتشاطر معلوماته.

وإدراج تقارير لجان الجزاءات في التقرير السنوي لهذه السنة يشكل خطوة إلى الأمام ينبغي المحافظة عليها، ولكننا نشدد على ضرورة أن تكون جلسات هذه اللجان مفتوحة وأن تضمن محاضر مناقشاتها في تقرير المجلس السنوي. فهذا يوفر الشفافية اللازمة ويساعد على عدم تشجيع تلاعب بعض أعضاء المجلس الأقوياء بالجزاءات باستخدامها كآلية لمعاقبة بعض البلدان لخدمة مصالحهم الوطنية.

وعلى الرغم من أننا لا ننوي مناقشة حالات معينة، فلا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا إزاء حقيقة أنه بينما تتعلق معظم بنود جدول أعمال المجلس بأفريقيا، فمعظم الاهتمامات والموارد المخصصة للاستجابة للأزمات لا توجه حتى الآن إلى أفريقيا. ولا يمكن للمجلس أن يركز اهتمامه على حل مشاكل مناطق معينة بينما لا يكترث بمناطق أخرى.

وتوفر الشفافية في أساليب عمل المجلس وإقامة تفاعل حقيقي مع الجمعية العامة والدول الأعضاء لن يضعفا المجلس؛ بل سيعززانه. والخطوة الأولى هي أن

يدرس المجلس على النحو الواجب الملاحظات والمقترحات التي سيقت خلال هذه المناقشة بشأن التقرير السنوي، وأن يأخذها في الاعتبار في عملية تغيير أساليب عمله.

وأود أن أختتم بياني بتهنئة الأعضاء الجدد المنتخبين في مجلس الأمن - أوكرانيا وبنغلاديش وتونس وجامايكا ومالي - الذين نتمنى لهم أعظم النجاح في عملهم. ونحن واثقون من أنهم لن يدخروا جهدا على الطريق الطويل الذي يتعين علينا اجتيازه قبل أن نتوصل إلى مجلس الأمن الذي نصبو إليه جميعا.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أوجه عناية الجمعية إلى الوثيقة A/INF/54/3/Add.2، التي تم توزيعها على الوفود صباح اليوم. وتتضمن هذه الوثيقة برنامج العمل المؤقت وجدول الجلسات العامة للجمعية العامة.

وقائمة المتكلمين في البنود المذكورة في تلك الوثيقة مفتوحة الآن.

وسيجري إبقاء الجمعية على علم، وفي الوقت المناسب، بمواعيد النظر في بنود جدول الأعمال الأخرى، بالإضافة إلى أية إضافات أو تغييرات قد تطرأ.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥